

وثيقة خاصة

اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية

في منتصف آذار/مارس الماضي نشرت كلية جون ف. كنيدي التابعة لجامعة هارفرد في موقعها على الشبكة العنكبوتية دراسة مكونة من 81 صفحة (34.000 كلمة) بعنوان "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية" بقلم عالمي السياسة جون ج. ميرشايمر من جامعة شيكاغو، وستيفن م. والت عميد كلية جون ف. كنيدي. وقد سلط المؤلفان، استناداً إلى كثير من المصادر الموثوق بها والمقابلات، الضوء على مؤسسات اللوبي الإسرائيلي وقادته وآليات عمله، وناقشا مصادر قوته، والنفوذ الهائل الذي يتمتع به في الولايات المتحدة وتأثيراته الكارثية في سياسة وأفعال الإدارة الأميركية في الشرق الأوسط، ولا سيما تجاه العراق وسورية وإيران، وما لا يقل أهمية عن ذلك، تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ويخلص المؤلفان في السياق والنهية إلى أن السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط موجهة بصورة عامة إلى خدمة مصالح إسرائيل، وأنها تلحق ضرراً بالغاً بالمصالح الأميركية، وأنه لولا نفوذ اللوبي الإسرائيلي لما كانت كذلك.

أثارت الدراسة، فور ظهورها على الشبكة العنكبوتية، عاصفة عاتية من ردات الفعل في الولايات المتحدة وإسرائيل، واهتماماً لافتاً في الإعلام العربي، وفي الأوساط المعنية بالصراعات في المنطقة في أوروبا الغربية. ردت الفعل في الولايات المتحدة كانت معادية جداً، وقاربت أحياناً حد الهستيريا، وشملت إدانات للدراسة من جانب أعضاء في الكونغرس وهيئات تحرير صحف رئيسية وأكاديميين مناصرين لإسرائيل، واتهامات باللاسامية، وتهديدات لجامعة هارفرد بوقف التبرعات لها إذا لم تتخذ إجراءات تأديبية بحق مؤلفي الدراسة. وخلال أيام من بدء الحملة على المؤلفين والدراسة أزالته جامعة هارفرد اسمها وشعارها عن الدراسة، وبعد فترة وجيزة اضطر ستيفن والت إلى تقديم استقالته من منصبه.

لم تقل ردات الفعل في إسرائيل عنفاً عن ذلك، بل وقاربت حد الهستيريا، مع أن كثيرين من الكتاب والصحافيين في إسرائيل كانوا أشاروا في كتابات سابقة لهم إلى كثير مما ورد في الدراسة من حقائق. إنما ما أثار حنقهم الشديد هذه المرة هو رصانة الدراسة وشموليتها، والسمعة الجليظة التي تتمتع بها جامعة هارفرد. أما في الإعلام والصحافة العربيين، فقد كانت ردة الفعل إيجابية طبعاً، ورأوا أن الدراسة أتت لتؤكد ما هو معروف ومدرك جيداً في العالم، وما نجح اللوبي الإسرائيلي في طمسه وإبعاده عن دائرة النقاش العام في الولايات المتحدة، وإن أي جهد لكسر الصمت والتجاهل المحيطين بالموضوع هو جهد مبارك.

في الغرب تضاربت ردات الفعل بحسب الميول السياسية. وما نود الإشارة إليه هنا فقط هو أن مجلة *London Review of Books*، الذائعة الصيت، نشرت ملخصاً للدراسة (13.000 كلمة) كان أعد لمجلة *Atlantic Monthly* الأميركية ورفضت نشره.

ونظراً إلى أهمية الدراسة وخطورتها، تنشر "مجلة الدراسات الفلسطينية" ترجمة للنص الكامل للدراسة، من دون الحواشي لضيق المجال. ■

اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية (آذار/مارس 2006)*

جون ج. ميرشايمر**

ستيفن م. والت***

إن الآراء الواردة في سلسلة أوراق أبحاث الهيئة التعليمية في كلية جون ف. كنيدي للحكم تعبر عن المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء كلية جون ف. كنيدي للحكم أو جامعة هارفرد. حقوق النشر محفوظة للمؤلفين ولا يمكن تنزيل أوراق الأبحاث إلا للاستعمال الشخصي فحسب.

وقد نُشرت نسخة محررة من هذه الورقة في مجلة *London Review of Books*, vol. 28, no. 6 (March 23, 2006)، وتتوفر على الإنترنت في الموقع www.lrb.co.uk

تصوغ السياسة الخارجية الأميركية الأحداث في كل ركن من أركان العالم. ولا ينطبق ذلك على أي مكان أكثر من انطباقه على الشرق الأوسط، وهو منطقة يسودها انعدام استقرار متكرر، وذات أهمية استراتيجية هائلة. وقد أسفرت محاولة إدارة بوش مؤخراً تحويل المنطقة إلى مجتمع من الدول الديمقراطية عن نشوء تمرد قادر على تحمل الضغوط والضربات، وحدث ارتفاع حاد في أسعار النفط العالمية، ووقوع تفجيرات إرهابية في مدريد ولندن وعمّان. ونظراً إلى المخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها ذلك بالنسبة إلى كثيرين، فإن جميع الدول بحاجة إلى تفهّم القوى التي تحرك السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط.

يجب أن تكون المصلحة القومية للولايات المتحدة الهدف الأول للسياسة الخارجية الأميركية. بيد أن العلاقة بإسرائيل ظلّت ركيزة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط في العقود العديدة الأخيرة، وخصوصاً منذ حرب الأيام الستة سنة 1967. وقد أدى اجتماع الدعم الأميركي الدائم لإسرائيل، والسعي المتصل بذلك لنشر الديمقراطية في المنطقة، إلى إثارة الرأي العام العربي والإسلامي وتعريض الأمن الأميركي للخطر.

ليس لهذا الوضع نظير في التاريخ السياسي الأميركي، فلماذا ترغب الولايات المتحدة في وضع أمنها جانباً لتعزيز مصالح دولة أخرى؟ قد يفترض المرء أن الارتباط بين البلدين قائم على مصالح استراتيجية مشتركة، أو ضرورات أخلاقية مقنعة. لكن كما سنبين أدناه، لا يقدم أي من هذين التفسيرين تبريراً كافياً لمستوى الدعم الدبلوماسي والمادي المدهش الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى إسرائيل.

وبدلاً من ذلك، فإن القوة الدافعة للسياسة الأميركية عامة في المنطقة ترجع بشكل كامل تقريباً إلى السياسة الأميركية الداخلية، ولا سيما إلى نشاطات "اللوبي الإسرائيلي". لقد تمكنت مجموعات أخرى ذات مصالح خاصة من توجيه السياسة الخارجية الأميركية في الاتجاهات التي تفضلها، لكن لم يتمكن أي لوبي من صرف السياسة الخارجية الأميركية بعيداً عما تراه المصلحة القومية الأميركية، وإقناع الأميركيين في الوقت نفسه بأن المصالح الأميركية والإسرائيلية متماثلة في الجوهر.⁽¹⁾

في الصفحات التالية، نصف كيف حقق اللوبي الإسرائيلي هذا الإنجاز، وكيف صاغت نشاطاته الإجراءات الأميركية في هذه المنطقة البالغة الأهمية. وبالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط وتأثيره المحتمل في الآخرين، فإن على الأميركيين وغير الأميركيين أن يدركوا نفوذ اللوبي في السياسة الأميركية ويتعاملوا معه.

سيجد بعض القراء هذا التحليل مزعجاً، لكن لا يوجد خلاف جدي بين الباحثين بشأن الوقائع الواردة هنا. بل إن روايتنا تعتمد بشدة على أعمال باحثين وصحافيين إسرائيليين يستحقون الثناء العظيم لتسليط الضوء على هذه القضايا. كما نعتد أيضاً على الأدلة التي تقدمها منظمات إسرائيلية ودولية محترمة معنية بحقوق الإنسان. وعلى نحو مماثل، يعتمد ما ندعيه عن تأثير اللوبي الإسرائيلي على شهادة أعضاء اللوبي أنفسهم، بالإضافة إلى سياسيين عملوا معهم. وفي وسع القراء رفض استنتاجاتنا طبعاً، لكن لا خلاف فيما يتعلق بالأدلة التي تقوم عليها.

المحسن العظيم

منذ حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، تقدم واشنطن إلى إسرائيل مستوى من الدعم يقزم حجم الدعم التي تقدمه إلى أي دولة أخرى. فهي أكبر متلقٍ سنوي للمساعدة الأميركية المباشرة الاقتصادية والعسكرية منذ سنة 1976، وأكبر متلقٍ إجمالي للمساعدة منذ الحرب العالمية الثانية. فقد فاق مجمل المعونة الأميركية المباشرة إلى إسرائيل 140 مليار دولار سنة 2003.⁽²⁾ وتتلقى إسرائيل نحو 3 مليارات دولار كمساعدة خارجية مباشرة كل سنة، وهو ما يعادل تقريباً خمس ميزانية المساعدة الخارجية الأميركية. وبدلالة نصيب الفرد، تمنح الولايات المتحدة كل إسرائيلي معونة مباشرة تبلغ نحو 500 دولار سنوياً.⁽³⁾ وهذا السخاء مثير للدهشة عندما يعرف المرء أن إسرائيل اليوم دولة صناعية ثرية، يساوي الدخل الفردي فيها نحو دخل الفرد في كوريا الجنوبية أو إسبانيا.⁽⁴⁾ وتحصل إسرائيل أيضاً على معاملة خاصة من واشنطن.⁽⁵⁾ فالدول الأخرى المتلقية للمعونة تحصل على أموالها بأقساط فصلية، لكن إسرائيل تتلقى مخصصاتها بأكملها في بداية كل عام مالي، وبذلك تكسب فائدة إضافية. ويطلب من معظم متلقي المساعدة العسكرية الأميركية إنفاقها كلها في الولايات المتحدة، لكن إسرائيل تستطيع استخدام 25٪ تقريباً من مخصص مساعدتها لدعم صناعتها الدفاعية. وإسرائيل هي المتلقية الوحيدة للمساعدة التي لا يطلب منها تقديم تفسير عن كيفية إنفاق المعونة، وهذا استثناء يجعل من المستحيل منع استخدام الأموال لأغراض تعارضها الولايات المتحدة، مثل بناء المستوطنات في الضفة الغربية.

كما أن الولايات المتحدة منحت إسرائيل ما يقرب من 3 مليارات دولار لتطوير أنظمة أسلحة مثل طائرة لافي التي لم يكن البنتاغون يريد لها أو يحتاج إليها، في حين أنها سمحت لإسرائيل بالحصول على أكثر الأسلحة الأميركية تقدماً، مثل مروحيات بلاكهوك وطائرات إف 16. وأخيراً، تمنح الولايات المتحدة إسرائيل فرصة الحصول على معلومات استخباراتية تحجبها عن حلفائها في حلف شمال الأطلسي، كما أنها غضت الطرف عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية.⁽⁶⁾

بالإضافة إلى ذلك، تقدم واشنطن دعماً دبلوماسياً دائماً لإسرائيل. فمنذ سنة 1982، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) 32 مرة ضد قرارات لمجلس الأمن الدولي تنتقد إسرائيل، وهذا يزيد على ما استخدمه أعضاء مجلس الأمن الآخرون مجتمعين.⁽⁷⁾ كما أنها تعرقل مساعي الدول العربية لإدراج الترسانة النووية الإسرائيلية في جدول أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.⁽⁸⁾

كذلك فإن الولايات المتحدة تسارع إلى نجدة إسرائيل في زمن الحرب وتنحاز إلى جانبها في أثناء مفاوضات السلام. فقد زودت إدارة نيكسون إسرائيل بالسلاح خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر، وحمتها من التدخل السوفياتي. وشاركت واشنطن مشاركة فعالة في المفاوضات التي أنهت الحرب، فضلاً عن العملية المتدرجة الطويلة التي أعقبتها. كما أدت دوراً رئيسياً في المفاوضات التي سبقت اتفاق أوسلو سنة 1993 وأعقبته.⁽⁹⁾ وحدثت احتكاكات بين المسؤولين الأميركيين والإسرائيليين في كلا الحالتين، لكن الولايات المتحدة نسقت مواقفها عن قرب مع إسرائيل، ووقفت إلى جانب النهج الإسرائيلي في المفاوضات على الدوام. بل إن أحد المشاركين الأميركيين في كامب ديفيد (سنة 2000) قال لاحقاً: "عملنا في أغلب الأحيان... كمحام لإسرائيل."⁽¹⁰⁾

وكما سيتضح أدناه، منحت واشنطن إسرائيل هامشاً عريضاً في التعامل مع الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، حتى عندما كانت أفعالها تتعارض مع السياسة الأميركية المعلنة. كما أن استراتيجية إدارة بوش الطموحة إلى تحويل الشرق الأوسط - ابتداء بغزو العراق - تهدف، جزئياً على الأقل، إلى تحسين الموقف الاستراتيجي الإسرائيلي. وباستثناء التحالفات زمن الحرب، من الصعب التفكير في مثال آخر قدم فيه بلد إلى آخر مستوى مماثلاً من الدعم المادي والدبلوماسي على امتداد هذه الفترة الطويلة. وباختصار: إن الدعم الأميركي لإسرائيل فريد في نوعه.

يمكن أن يكون هذا السخاء الاستثنائي مفهوماً لو كانت إسرائيل تشكل ميزة استراتيجية حيوية، أو إذا كان هناك حجة أخلاقية مقنعة للدعم الأميركي المتواصل. لكن هذين المبررين غير مقنعين.

عبء استراتيجي

وفقاً لموقع اللجنة الأميركية - الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) على الإنترنت، "تقوم بين الولايات المتحدة وإسرائيل شراكة فريدة لمواجهة التهديدات الاستراتيجية المتنامية في الشرق الأوسط... ويقدم هذا الجهد التعاوني

فوائد جمة للولايات المتحدة وإسرائيل على السواء.⁽¹¹⁾ وهذا الادعاء مسلّم به في أوساط الداعمين لإسرائيل، ويلجأ إليه السياسيون الإسرائيليون والأميريكيون المؤيدون لإسرائيل بصورة روتينية. ربما كانت إسرائيل ميزة استراتيجية في أثناء الحرب الباردة.⁽¹²⁾ فبدأ دور وكيل للولايات المتحدة في أعقاب حرب الأيام الستة (1967)، ساعدت إسرائيل في احتواء التوسع السوفياتي في المنطقة، وألحقت هزائم مذلة بالدول الدائرة في فلك السوفيات، مثل مصر وسورية. كما ساعدت إسرائيل بين الحين والآخر في حماية حلفاء الولايات المتحدة (مثل الملك حسين، عاهل الأردن)، وأجبرت قوتها العسكرية موسكو على إنفاق المزيد على دعم أتباعها الخاسرين. وقدمت إسرائيل أيضاً معلومات استخباراتية مفيدة عن القدرات السوفياتية. لكن يجب عدم المبالغة في القيمة الاستراتيجية لإسرائيل في تلك الفترة.⁽¹³⁾ فلم يكن دعم إسرائيل رخيص الثمن، كما أنه عقّد علاقات الولايات المتحدة بالعالم العربي. على سبيل المثال: أطلق القرار الأميركي بمنح إسرائيل 2.2 مليار دولار كمساعدة عسكرية طارئة في أثناء حرب تشرين الأول/أكتوبر الحظر النفطي الذي فرضته أوبك، والذي ألحق أضراراً كبيرة بالاقتصادات الغربية. كما أن الجيش الإسرائيلي لم يستطع حماية المصالح الأميركية في المنطقة. على سبيل المثال: لم تستطع الولايات المتحدة الاعتماد على إسرائيل عندما أثارت الثورة الإيرانية في سنة 1979 المخاوف بشأن أمن واردات النفط من الخليج، وكان عليها أن تنشئ "قوة الانتشار السريع" بدلاً من ذلك. وحتى لو كانت إسرائيل ميزة استراتيجية في أثناء الحرب الباردة، فقد كشفت حرب الخليج الأولى أن إسرائيل أصبحت عبئاً استراتيجياً. فلم يكن في وسع الولايات المتحدة استخدام القواعد الإسرائيلية في أثناء الحرب من دون أن تحدث تمزقاً في الائتلاف المضاد للعراق. واضطرت إلى تحويل موارد عن مقاصدها وإرسالها إلى إسرائيل (مثلاً صواريخ باتريوت) للحؤول دون أن تقدم تل أبيب على شيء يمكن أن يصدع التحالف ضد صدام حسين. وقد كرر التاريخ نفسه في سنة 2003؛ إذ على الرغم من أن إسرائيل كانت متلهفة لقيام الولايات المتحدة بمهاجمة صدام، فإنه لم يكن في وسع الرئيس بوش أن يطلب منها المساعدة من دون إثارة المعارضة العربية. لذا لزمّت إسرائيل مقاعد المتفرجين ثانية.⁽¹⁴⁾

ابتداء من التسعينيات، ولا سيما في أعقاب 11 أيلول/سبتمبر، صار الدعم الأميركي لإسرائيل يبرر بالزعم أن كلا الدولتين تتعرض لتهديدات من المجموعات الإرهابية الناشئة في العالم العربي والإسلامي، ومن مجموعة من "الدول الشريرة" التي تدعم هذه المجموعات وتسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل. ويعني هذا المبرر، ضمناً، أن على واشنطن أن تطلق يد إسرائيل في التعامل مع الفلسطينيين، وألا تضغط عليها من أجل تقديم تنازلات إلى أن يتم سجن كل الإرهابيين الفلسطينيين أو قتلهم. كما يعني أن على الولايات المتحدة أن تلاحق دولاً، مثل جمهورية إيران الإسلامية، وعراق صدام حسين، وسورية بشار الأسد. وهكذا ينظر إلى إسرائيل على أنها حليف مهم جداً في الحرب على الإرهاب، لأن أعداءها أعداء الولايات المتحدة. يبدو هذا التبرير الجديد مقنعاً في ظاهره، لكن الواقع هو أن إسرائيل تشكل عبئاً في الحرب على الإرهاب، والمسعى الأوسع للتعامل مع الدول الشريرة.

بدايةً، "الإرهاب" تكتيك يستخدمه طيف واسع من المجموعات السياسية؛ وهو ليس عدواً واحداً ووحيداً. والمنظمات الإرهابية التي تهدد إسرائيل (مثل "حماس" وحزب الله) لا تهدد الولايات المتحدة، إلا عندما تتدخل ضدها (كما حدث في لبنان سنة 1982). كما أن الإرهاب الفلسطيني ليس عنفاً عشوائياً موجهاً ضد إسرائيل أو "الغرب"، وإنما هو إلى حد كبير رد على الحملة الإسرائيلية الطويلة لاستعمار الضفة الغربية وقطاع غزة.

والأهم من ذلك أن القول بأن الولايات المتحدة وإسرائيل يوحدهما تهديد إرهابي مشترك ينطوي على تضليل؛ فجانب كبير من السبب الذي يجعل الولايات المتحدة تواجه مشكلة إرهابية يعود إلى تحالفها الوثيق مع إسرائيل، وليس العكس. إن الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى إسرائيل ليس المصدر الوحيد للإرهاب المضاد للولايات المتحدة، لكنه مصدر مهم يزيد في صعوبة كسب الحرب على الإرهاب.⁽¹⁵⁾ فما من شك، على سبيل المثال، في أن وجود إسرائيل في القدس ومحنة الفلسطينيين هما بين الدوافع التي تحرك العديد من قادة القاعدة، بمن فيهم بن لادن. ووفقاً للجنة التحقيق الأميركية في 9/11، سعى بن لادن لمعاينة الولايات المتحدة على سياساتها في الشرق الأوسط، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه إلى إسرائيل، بل إنه حاول توقيت الهجمات لإبراز هذه القضية.⁽¹⁶⁾

ولا يقل عن ذلك أهمية أن الدعم الأميركي غير المشروط المقدم لإسرائيل يسهل على المتطرفين، مثل بن لادن، حشد التأييد الشعبي واجتذاب المتطوعين. وتؤكد استطلاعات الرأي أن العرب يشعرون بعداء شديد تجاه الدعم الأميركي لإسرائيل، وقد وجدت المجموعة الاستشارية لوزارة الخارجية بشأن الدبلوماسية العامة الخاصة بالعالم

العربي والإسلامي أن "مواطني هذه الدول يشعرون بضيق حقيقي تجاه محنة الفلسطينيين والدور الذي يعتقدون أن الولايات المتحدة تقوم به."⁽¹⁷⁾

أما بالنسبة إلى ما يدعى بالدول الشريرة في الشرق الأوسط، فإنها لا تشكل تهديداً خطراً للمصالح الأميركية الحيوية، باستثناء الالتزام الأميركي بإسرائيل نفسها. وعلى الرغم من أن هناك عدداً من الخلافات بين الولايات المتحدة وتلك الأنظمة، فإن واشنطن لم تكن لتشعر بهذا القدر من القلق من إيران والعراق البعثي وسورية لولا ارتباطها الوثيق بإسرائيل. وحتى لو حصلت هذه الدول على الأسلحة النووية - وهو أمر غير مرغوب فيه طبعاً - فلن يشكل ذلك كارثة استراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. إذ لا يمكن أن تبتز دولة شريرة ذات تسليح نووي الولايات المتحدة أو إسرائيل، لأن المبتز لا يستطيع تنفيذ تهديده من دون تلقي ضربة انتقامية كاسحة. وتعتبر مخاطر "تسليم أسلحة نووية" إلى الإرهابيين أمراً مستبعداً أيضاً، إذ لا تستطيع أي دولة شريرة أن تضمن عدم انكشاف أمر تسليم هذا السلاح أو عدم إلقاء اللوم عليها ومعاقبتها بعد ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة الأميركية بإسرائيل تزيد، في الواقع، في صعوبة التعامل مع هذه الدول. فالترسانة النووية الإسرائيلية هي من الأسباب التي تدفع بعض جيران إسرائيل إلى الحصول على الأسلحة النووية، وتهديد هذه الدول بتغيير أنظمة الحكم فيها يزيد في تلك الرغبة ليس إلا. ومع ذلك، فإن إسرائيل لا تشكل ميزة كبيرة عندما تفكر الولايات المتحدة في استخدام القوة ضد هذه الأنظمة لأنها لا تستطيع المشاركة في القتال. باختصار: إن معاملة إسرائيل كأهم حليف للولايات المتحدة في الحملة ضد الإرهاب والدكتاتوريات المتنوعة في الشرق الأوسط، تبالغ في قدرة إسرائيل على المساعدة في هذه القضايا، وتتجاهل في الوقت نفسه الطرق التي تجعل بها السياسات الإسرائيلية الجهود الأميركية أكثر صعوبة.

إن الدعم القاطع لإسرائيل يضعف أيضاً الموقف الأميركي خارج الشرق الأوسط. فدائماً ما تنظر النخب الأجنبية إلى الولايات المتحدة على أنها تفرط في دعم إسرائيل، وتعتقد أن تسامحها مع القمع الذي تمارسه إسرائيل في الأراضي المحتلة غير مقبول أخلاقياً، ويشكل عقبة في الحرب على الإرهاب.⁽¹⁸⁾ ففي نيسان/أبريل 2004، على سبيل المثال، أرسل 52 دبلوماسياً بريطانياً سابقاً رسالة إلى رئيس الحكومة، طوني بليز، يقولون فيها إن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني "سُم العلاقات بين الغرب والعالم العربي والإسلامي"، وحذروا من أن سياسات بوش ورئيس الحكومة، أريئيل شارون، "متحيزة وغير قانونية".⁽¹⁹⁾

وثمة سبب أخير للتشكيك في قيمة إسرائيل الاستراتيجية، وهو أنها لا تتصرف كحليف مخلص. فكثيراً ما تجاهل المسؤولون الإسرائيليون الطلبات الأميركية، ونكثوا الوعود التي قدموها إلى القادة الأميركيين الكبار (بما في ذلك تعهدات سابقة بوقف بناء المستوطنات والامتناع من اللجوء إلى الاغتيالات التي تستهدف القادة الفلسطينيين).⁽²⁰⁾ كما أن إسرائيل قدمت تكنولوجيا عسكرية أميركية حساسة إلى خصوم محتملين للولايات المتحدة مثل الصين، وهو ما دعاه المفتش العام لوزارة الخارجية الأميركية "نمطاً منهجياً ومنتامياً من أعمال نقل التكنولوجيا من دون ترخيص".⁽²¹⁾ ووفقاً لمكتب المحاسبة العامة الأميركي، فإن إسرائيل "تنفذ عمليات تجسس ضد الولايات المتحدة أكثر إقداماً مما ينفذه أي حليف آخر."⁽²²⁾ وبالإضافة إلى قضية جوناثان بولارد، الذي زود إسرائيل بكميات كبيرة من المعلومات السرية في أوائل الثمانينيات (ويتردد أنها انتقلت إلى الاتحاد السوفياتي للحصول على مزيد من تأشيرات المغادرة لليهود السوفيات)، برز خلاف جديد في سنة 2004 عندما كُشف النقيب عن أن مسؤولاً كبيراً في البنتاغون (لاري فرانكلين) قدم معلومات سرية إلى دبلوماسي إسرائيلي، بمساعدة اثنين من مسؤولي "إيباك"، على ما يزعم.⁽²³⁾ إن إسرائيل ليست البلد الوحيد الذي يتجسس على الولايات المتحدة، لكن رغبتها في التجسس على راعيها الرئيسي تلقي مزيداً من الشكوك على قيمتها الاستراتيجية.

مبررات أخلاقية واهية

بالإضافة إلى القيمة الاستراتيجية المزعومة لإسرائيل، يرى الداعمون لها أنها تستحق الدعم الأميركي غير المشروط بسبب: (1) أنها ضعيفة ومحاطة بالأعداء؛ (2) أنها ديمقراطية، وذلك هو الشكل المفضل للحكم من الناحية الأخلاقية؛ (3) أن الشعب اليهودي عانى جرأً جرائم سابقة، ولذلك يستحق معاملة خاصة؛ (4) أن سلوكها يتفوق أخلاقياً على سلوك أعدائها.

لكن الفحص الدقيق يبين أن هذه المقولات غير مقنعة. فثمة حجة أخلاقية في دعم وجود إسرائيل، لكن هذا

الوجود غير معرض للخطر. وعند النظر في السلوك الإسرائيلي الماضي والحاضر بموضوعية، نجد أنه لا يقدم أساساً أخلاقياً لتفضيلها على الفلسطينيين.

مساعدة الضعيف المعرض للاعتداء عليه

غالباً ما تصوّر إسرائيل ضعيفة ومحاصرة، داود يهودي يحاصره جليات عربي معاد. وقد حظيت هذه الصورة برعاية القادة الإسرائيليين والكتّاب المتعاطفين مع إسرائيل، لكن الصورة المعاكسة أقرب إلى الحقيقة. فخلافاً للاعتقاد السائد، كان الصهليون يمتلكون قوات أكبر وأفضل تجهيزاً وقيادة في حرب الاستقلال 1947 - 1949. وقد حققت إسرائيل نصراً سهلاً على مصر في سنة 1956، وعلى مصر والأردن وسورية معاً في سنة 1967، قبل أن يبدأ الدعم الأميركي الواسع النطاق بالتدفق إليها.⁽²⁴⁾ وتقدم هذه الانتصارات دليلاً واضحاً على الوطنية، والقدرة التنظيمية، والقوة العسكرية الإسرائيلية، لكنها تكشف أيضاً أن إسرائيل لم تكن عاجزة قط، حتى في أعوامها الأولى. تمتلك إسرائيل اليوم القدرة العسكرية الأقوى في الشرق الأوسط. وتتفوق قواتها التقليدية كثيراً على قوات جيرانها، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك أسلحة نووية. وقد وقّع كل من الأردن ومصر معاهدة سلام مع إسرائيل، وعرضت المملكة العربية السعودية القيام بذلك أيضاً. وفقدت سورية راعيها السوفياتي، وأدت ثلاث حروب كارثية إلى تدمير العراق، وتبعد إيران مئات الأميال عنها، ولا يكاد الفلسطينيون يمتلكون شرطة فعالة، ناهيك عن جيش يستطيع تهديد إسرائيل. ووفقاً لتقويم أجراه في سنة 2005 مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، وهو مركز مرموق تابع لجامعة تل أبيب، "يميل الميزان الاستراتيجي بشكل حاسم إلى مصلحة إسرائيل التي تواصل توسيع الفجوة النوعية بين قواتها العسكرية وقدراتها الرادعة وبين قوة جيرانها وقدراتهم."⁽²⁵⁾ وإذا كان دعم الضعيف مبرراً منطقياً مقنعاً، فإن على الولايات المتحدة أن تدعم خصوصاً.

مساعدة ديمقراطية زميلة

غالباً ما يبرر الدعم الأميركي بالادعاء أن إسرائيل ديمقراطية زميلة محاطة بدكتاتوريات معادية. يبدو هذا المبرر مقنعاً، لكنه لا يمكن أن يفسر المستوى الحالي للدعم الأميركي. فثمة ديمقراطيات كثيرة في أنحاء العالم كله، لكن لا يتلقى أي منها الدعم السخي الذي تحصل عليه إسرائيل. بل إن الولايات المتحدة أطاحت في الماضي بحكومات ديمقراطية ودعمت دكتاتوريات عندما اعتقدت أن ذلك يعزز المصالح الأميركية، كما أنها تقيم حالياً علاقات جيدة مع كثير من الدكتاتوريات. وهكذا فإن كون إسرائيل ديمقراطية لا يبرر الدعم الأميركي لها، أو يقدم تفسيراً لهذا الدعم.

كما أن مبرر "الديمقراطية المشتركة" يصبح أضعف أمام تعارض بعض نواحي الديمقراطية الإسرائيلية مع جوهر القيم الأميركية. فالولايات المتحدة ديمقراطية ليبرالية يفترض أن يتمتع الأشخاص فيها بحقوق متساوية، بصرف النظر عن عرقهم أو دينهم أو إثنيتهم. في المقابل، أنشئت إسرائيل صراحة على أنها دولة يهودية، وتستند فيها المواطنة إلى مبدأ قرابة الدم.⁽²⁶⁾ ولا غرو، بالنظر إلى مفهوم المواطنة هذا، أن يعامل 1.3 مليون عربي في إسرائيل كمواطنين من الدرجة الثانية، أو أن تخلص لجنة حكومية إسرائيلية مؤخراً إلى أن إسرائيل تتصرف بطريقة "مهملة وتمييزية" تجاههم.⁽²⁷⁾

وعلى غرار ذلك، لا تسمح إسرائيل للفلسطينيين الذين يتزوجون مواطنات إسرائيليات بأن يصبحوا مواطنين، ولا تمنحهم الحق في العيش داخل إسرائيل. وقد وصفت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بتسليم" هذا القيد بأنه "قانون عنصري يحدد من يستطيع العيش هنا وفقاً لمعايير عنصرية."⁽²⁸⁾ وقد يكون مثل هذه القوانين مفهوماً بالنظر إلى مبادئ إنشاء إسرائيل، لكنه لا ينسجم مع الصورة الأميركية للديمقراطية.

كما أن رفض إسرائيل منح الفلسطينيين دولة قابلة للحياة خاصة بهم يقوض مكانة إسرائيل الديمقراطية. فهي تسيطر على حياة 3.8 ملايين فلسطيني في غزة والضفة الغربية، وتنشئ مستوطنات على أراض سكنها الفلسطينيون منذ أمد بعيد. إن إسرائيل دولة ديمقراطية رسمياً، لكن ملايين الفلسطينيين الذين تسيطر عليهم محرومون من الحقوق السياسية، وهذا يضعف مبرر "الديمقراطية المشتركة".

التعويض عن جرائم سابقة

المبرر الأخلاقي الثالث هو تاريخ المعاناة اليهودية في الغرب المسيحي، وخصوصاً حادثة المحرقة المأساوية. فنظراً إلى أن اليهود اضطهدوا لمدة قرون، ولا يمكن أن يكونوا بأمان إلا في وطن يهودي، يعتقد كثيرون أن إسرائيل

تستحق الحصول على معاملة خاصة من الولايات المتحدة.

لا شك في أن اليهود عانوا كثيراً جراء إرث معاداة السامية البغيض، وأن إنشاء إسرائيل كان رداً ملائماً على سجل الجرائم الطويل. ويقدم هذا التاريخ، كما أشرنا، حجة أخلاقية قوية لدعم وجود إسرائيل. لكن إنشاء إسرائيل انطوى على مزيد من الجرائم ضد فريق ثالث بريء، هو الفلسطينيون.

إن تاريخ هذه الأحداث مفهوم جيداً. فعندما بدأت الصهيونية السياسية بشكل جدي في أواخر القرن التاسع عشر، لم يكن في فلسطين سوى 15.000 يهودي.⁽²⁹⁾ ففي سنة 1893، على سبيل المثال، كان العرب يشكلون 95% من السكان، وعلى الرغم من أنهم كانوا تحت الحكم العثماني، فقد كانوا يمتلكون هذه الأرض بشكل متواصل مدة 1300 عام.⁽³⁰⁾ وحتى عندما أنشئت إسرائيل، كان اليهود يشكلون 35% فقط من سكان فلسطين، ويمتلكون 7% من الأرض.⁽³¹⁾

لم تكن قيادة التيار السائد الصهيونية معنية بإنشاء دولة ثنائية القومية، ولم تقبل بالتقسيم الدائم لفلسطين. وكانت القيادة الصهيونية راغبة، في بعض الأحيان، في القبول بالتقسيم كخطوة أولى، لكن كانت تلك مناورة تكتيكية ولم تكن الهدف الحقيقي لتلك القيادة. وكما عبر بن - غوريون عن ذلك في أواخر الثلاثينيات بقوله: "بعد تشكيل جيش كبير في أعقاب إنشاء الدولة، سنلغي التقسيم ونتوسع في فلسطين بأكملها."⁽³²⁾ ولتحقيق هذا الهدف، كان على الصهاينة طرد أعداد كثيرة من العرب من الأرض التي ستصبح إسرائيل في نهاية المطاف. ولم يكن هناك سوى طريقة واحدة لتحقيق أهدافهم. وقد رأى بن - غوريون هذه المشكلة بوضوح، فكتب في سنة 1941 أن "من المستحيل تصور الإجماع العام [للسكان العرب] من دون إكراه، وحشي."⁽³³⁾ أو كما عبر عن ذلك المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس: "إن فكرة الترحيل ترجع إلى الصهيونية الحديثة، وقد رافقت تطورها وممارساتها العملية في أثناء القرن الماضي."⁽³⁴⁾

وسنحت الفرصة في 1947 - 1948 عندما دفعت القوات اليهودية 700.000 فلسطيني إلى المنفى.⁽³⁵⁾ وطالما زعم المسؤولون الإسرائيليون أن العرب فروا لأن زعماءهم طلبوا منهم ذلك، لكن الأبحاث الدقيقة (وقد أجرى كثيراً منها مؤرخون إسرائيليون، مثل موريس) قوضت هذه الخرافة. بل إن القادة العرب، في معظمهم، حثوا الفلسطينيين على البقاء في منازلهم، لكن الخوف من الموت الشنيع على أيدي القوات الصهيونية دفع معظمهم إلى الهرب.⁽³⁶⁾ وبعد الحرب منعت إسرائيل عودة المنفيين الفلسطينيين.

أدرك القادة الإسرائيليون جيداً أن إنشاء إسرائيل انطوى على ارتكاب جريمة أخلاقية بحق الشعب الفلسطيني. فكما قال بن - غوريون لناحوم غولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، "لو كنت زعيماً عربياً لما تصالحت قط مع إسرائيل. ذلك أمر طبيعي: لقد أخذنا بلدهم... إننا ننحدر من إسرائيل، لكن قبل ألفي عام، وما الذي يعنيه ذلك لهم؟ هناك معاداة للسامية، النازيون، وهتلر وأوشفيتز، لكن هل كان ذلك غلطهم؟ إنهم لا يرون سوى أمر واحد: لقد جئنا إلى هنا وسرقنا بلدهم. فلماذا يتعين عليهم أن يقبلوا بذلك."⁽³⁷⁾

ومنذ ذلك الحين، سعى القادة الإسرائيليون بشكل متكرر لإنكار طموحات الفلسطينيين الوطنية.⁽³⁸⁾ وأدلت رئيسة الحكومة، غولدا مئير، بملاحظتها الشهيرة: "لا يوجد شيء اسمه فلسطيني"، بل إن رئيس الحكومة، يتسحاق رابين، وهو الذي وقّع اتفاق أوسلو سنة 1993، كان يعارض مع ذلك إنشاء دولة فلسطينية مكتملة.⁽³⁹⁾ وقد أجبر الضغط الناجم عن عنف المتطرفين، وتنامي تعداد السكان الفلسطينيين، القادة الإسرائيليين اللاحقين على التخلي عن بعض الأراضي المحتلة، واستكشاف إمكان تسوية إقليمية، لكن لم تكن أي حكومة إسرائيلية راغبة في عرض دولة قابلة للحياة على الفلسطينيين. بل إن عرض رئيس الحكومة، إيهود براك، السخي ظاهرياً في كامب ديفيد، في تموز/يوليو 2000، لم يمنح الفلسطينيين سوى مجموعة من "البانتوستانات" (المعازل) المقطعة الأوصال، والمنزوعة السلاح، والخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الفعلية.⁽⁴⁰⁾

تقدم الجرائم التي ارتكبتها أوروبا بحق اليهود تبريراً أخلاقياً واضحاً لحق إسرائيل في الوجود. لكن بقاء إسرائيل غير مشكوك فيه - حتى لو ردد بعض الإسلاميين المتطرفين الشعارات الشنيعة وغير الواقعية التي تدعو إلى "مسحها عن الخريطة" - ولا يلزم التاريخ المأساوي للشعب اليهودي الولايات المتحدة بمساعدة إسرائيل بصرف النظر عما تفعله اليوم.

”الإسرائيليون الخيرون“ في مقابل ”العرب الأشرار“

تصور المقولة الأخلاقية الأخيرة إسرائيلي على أنها بلد يسعى إلى السلام على الدوام، ويبدى قدراً كبيراً من ضبط النفس حتى عندما يستفز. وفي المقابل، يُقال إن العرب شريرون جداً في تصرفاتهم. وهذا القول – الذي لا ينفك القادة الإسرائيليون والمدافعون الأميركيون، من أمثال ألان ديرشوفيتز، يرددونه – ما هو إلا خرافة أخرى.⁽⁴¹⁾

فسلوك إسرائيل، من ناحية التصرفات الفعلية، لا يمكن تمييزه أخلاقياً من أفعال خصومها.

وتبين الدراسات الإسرائيلية الرصينة أن الصهيونيين الأوائل كانوا أبعد ما يكونون عن التسامح تجاه الفلسطينيين العرب.⁽⁴²⁾ فقد قاوم المواطنون الفلسطينيون التبعات الصهيونية فعلاً، وهو أمر غير مفاجئ بالنظر إلى أن الصهيونيين كانوا يحاولون إنشاء دولة لهم على الأراضي العربية. ورد الصهيونيون بعنف، ولا يمتلك أي من الفريقين أخلاقية في تلك الفترة. وتكشف الدراسات نفسها أيضاً أن إنشاء إسرائيل في 1947 – 1948 انطوى على أعمال تطهير عرقي صريحة، بما في ذلك إعدامات ومجازر وأعمال اغتصاب ارتكبتها اليهود.⁽⁴³⁾

كما أن سلوك إسرائيل اللاحق تجاه أعدائها العرب ورعاياها الفلسطينيين كان وحشياً في الغالب، الأمر الذي يدحض أي ادعاء بالسلوك الأخلاقي السامي. فبين سنتي 1949 و1956، على سبيل المثال، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ما بين 2700 و5000 متسلل عربي، أغلبيتهم الساحقة من العزل.⁽⁴⁴⁾ وشن الجيش الإسرائيلي العديد من الغارات عبر الحدود ضد جيران إسرائيل في أوائل الخمسينيات. وعلى الرغم من تصوير هذه الإجراءات على أنها ردود دفاعية، فإنها كانت في الواقع جزءاً من مسعى كبير لتوسيع الحدود الإسرائيلية. وأدت طموحات إسرائيل التوسعية إلى انضمامها إلى بريطانيا وفرنسا في الهجوم على مصر سنة 1956، ولم تنسحب إسرائيل من الأرض التي احتلتها إلا بفعل ضغط شديد من الولايات المتحدة.⁽⁴⁵⁾

قتل الجيش الإسرائيلي أيضاً المئات من أسرى الحرب المصريين في حربي 1956 و1967 على السواء.⁽⁴⁶⁾ وفي سنة 1967، طردت إسرائيل ما بين 100.000 و260.000 فلسطيني من الضفة الغربية التي استولت عليها حديثاً، وأخرجت 80.000 سوري من مرتفعات الجولان.⁽⁴⁷⁾ كما أنها كانت متواطئة في المجزرة التي راح ضحيتها 700 فلسطيني بريء في مخيمي صبرا وشاتيلا في أعقاب غزو لبنان سنة 1982، وتوصلت لجنة تحقيق إسرائيلية إلى أن وزير الدفاع في ذلك الوقت، أريئيل شارون، ”مسؤول شخصياً“ عن هذه الأعمال الوحشية.⁽⁴⁸⁾

وعذب إسرائيليون كثيرون من المساجين الفلسطينيين، وأذلت القوات الإسرائيلية بشكل منهجي المدنيين الفلسطينيين وضايقتهم، واستخدمت القوة من دون تمييز ضدهم في كثير من المناسبات. ففي أثناء الانتفاضة الأولى (1987 – 1991)، على سبيل المثال، وزع الجيش الإسرائيلي هراوات على قواته وشجعهم على تكسير عظام المحتجين الفلسطينيين. وقدرت منظمة ”الطفولة“ السويدية أن ”ما بين 23.600 و29.000 طفل احتاجوا إلى معالجة طبية للجروح التي أصيبوا بها نتيجة الضرب في العامين الأولين من الانتفاضة“، وكان ثلثهم تقريباً يعاني جراً عظام مكسورة. وكان ”نحو ثلث الأطفال الذين تعرضوا للضرب في سن العاشرة فما دون.“⁽⁴⁹⁾

كان رد إسرائيل على الانتفاضة الثانية (2000 – 2005) أشد عنفاً، وهو ما دفع صحيفة ”هآرتس“ إلى الإعلان أن ”الجيش الإسرائيلي... أخذ يتحول إلى آلة قتل ذات كفاءة مدهشة، ومع ذلك تصطدم المرء.“⁽⁵⁰⁾ وقد أطلق الجيش الإسرائيلي مليون رصاصة في الأيام الأولى للانتفاضة، وذلك أبعد ما يكون عن الرد المحسوب.⁽⁵¹⁾ ومنذ ذلك الوقت، وإسرائيل تقتل 3.4 فلسطينيين في مقابل كل قتيل إسرائيلي، ومعظمهم من الناس الأبرياء؛ وتزيد نسبة الأطفال الفلسطينيين المقتولين إلى الإسرائيليين على ذلك (5.7 إلى 1).⁽⁵²⁾ كما قتلت القوات الإسرائيلية كثيرين من نشطاء السلام الأجانب، بمن فيهم شابة أميركية في الثالثة والعشرين من العمر سحقتها جرافة إسرائيلية في آذار/مارس 2003.⁽⁵³⁾

لقد وثق هذه الوقائع عن السلوك الإسرائيلي، وبإسهاب، كثير من منظمات حقوق الإنسان – بما فيها مجموعات إسرائيلية بارزة – ولم يشكك في صدقيتها أي مراقب نزيه. وهذا ما دفع أربعة من المسؤولين السابقين في الشين بيت (جهاز الاستخبارات الداخلية الإسرائيلية) إلى إدانة السلوك الإسرائيلي في أثناء الانتفاضة الثانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2003. وأعلن أحدهم: ”إننا نتصرف بطريقة مشينة“، ووصف آخر السلوك الإسرائيلي بأنه ”يفتقر بوضوح إلى الأخلاق.“⁽⁵⁴⁾

لكن ألا يحق لإسرائيل القيام بكل ما يلزم لحماية مواطنيها؟ ألا يبرر شر الإرهاب الفريد الدعم الأميركي

المتواصل، حتى إذا كان الرد الإسرائيلي قاسياً في الغالب؟ إن هذه المقولة ليست تبريراً أخلاقياً مقنعاً أيضاً. لقد استخدم الفلسطينيون الإرهاب ضد المحتلين الإسرائيليين، ومهاجمتهم المدنيين الأبرياء مغلوط فيها. غير أن هذا السلوك غير مفاجئ، لأن الفلسطينيين يعتقدون أن ما من سبيل آخر يجبر إسرائيل على تقديم تنازلات. وقد اعترف رئيس الحكومة الأسبق، إيهود براك، ذات مرة بأنه لو كان فلسطينياً "لأنضم إلى منظمة إرهابية."⁽⁵⁵⁾

أخيراً، يجب ألا ننسى أن الصهيونيين استخدموا الإرهاب عندما كانوا في موقف ضعيف مماثل ويحاولون الحصول على دولة لهم. فما بين سنة 1944 وسنة 1947، استخدمت عدة منظمات صهيونية التفجيرات الإرهابية لإخراج البريطانيين من فلسطين، وقتلت كثيراً من المدنيين الأبرياء في أثناء ذلك.⁽⁵⁶⁾ كما قتل الإرهابيون الإسرائيليون الكونت فولك برنادوت في سنة 1948 لأنهم كانوا يعارضون اقتراحه تدويل القدس.⁽⁵⁷⁾ لم يكن مرتكبو هذه الأفعال متطرفين منعزلين: فقد أصدرت الحكومة الإسرائيلية في نهاية المطاف عفواً عن قادة مؤامرة الاغتيال، وانتخب أحدهم عضواً في الكنيست. وقبض لأحد القادة الإرهابيين الآخرين الذين أقرروا الاغتيال، ولم يحاكموا، يتسحاق شمير، أن يصبح رئيساً للحكومة لاحقاً. وكان صرح علناً ذات مرة أن "لا الأخلاق اليهودية ولا التراث اليهودي يمكن أن يسقط صلاحية الإرهاب كأداة من أدوات القتال." بل إن للإرهاب "دوراً كبيراً يؤديه... في حربنا ضد المحتل [بريطانيا]."⁽⁵⁸⁾ وإذا كان الاستخدام الفلسطيني للإرهاب يستحق الاستهجان من الناحية الأخلاقية اليوم، فإن الأمر كذلك بالنسبة إلى اعتماد إسرائيل على الإرهاب في الماضي، وبالتالي لا يستطيع المرء أن يبرر الدعم الأميركي لإسرائيل على أساس أن سلوكها في الماضي كان متفوقاً من الناحية الأخلاقية.⁽⁵⁹⁾

ربما لم يكن سلوك إسرائيل أسوأ من سلوك كثير من الدول الأخرى، لكنها لم تتصرف على نحو أفضل. وإذا لم تكن المقولات الاستراتيجية أو الأخلاقية تفسر الدعم الأميركي لإسرائيل، فكيف نفسره إذا؟

اللوبي الإسرائيلي

يكمن التفسير في قوة اللوبي الإسرائيلي التي لا نظير لها. فلولا قدرة هذا اللوبي على التلاعب بالنظام السياسي الأميركي، لكانت العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة أقل حميمية كثيراً مما هي عليه اليوم. ما هو اللوبي؟

إننا نستخدم لفظة "اللوبي" كتعبير ملائم ومختصر عن الائتلاف الفضفاض من الأفراد والمنظمات الذي يعمل بنشاط على صوغ السياسة الخارجية الأميركية في اتجاه مؤيد لإسرائيل. ولا يهدف استخدامنا لهذا المصطلح إلى الإيحاء بأن اللوبي حركة موحدة ذات قيادة مركزية، أو أن الأفراد المشاركين فيه لا يختلفون بشأن بعض القضايا.

تتكون نواة اللوبي من يهود أميركيين يبذلون جهداً كبيراً في حياتهم اليومية من أجل توجيه السياسة الخارجية الأميركية كي تخدم المصالح الإسرائيلية. وتتجاوز نشاطاتهم مجرد التصويت للمرشحين المؤيدين لإسرائيل لتشمل كتابة الرسائل، والتبرعات المالية، ومساندة المنظمات المؤيدة لإسرائيل. لكن اليهود الأميركيين لا ينتمون جميعاً إلى اللوبي، لأن إسرائيل ليست قضية بارزة لكثيرين منهم. ففي مسح أجري سنة 2004، على سبيل المثال، قال 36% تقريباً من اليهود الأميركيين أنهم غير مرتبطين عاطفياً جداً بإسرائيل، أو غير مرتبطين عاطفياً بها البتة.⁽⁶⁰⁾

وثمة خلافات بين اليهود الأميركيين أيضاً بشأن هذه السياسة الإسرائيلية أو تلك. فكثير من المنظمات الرئيسية في اللوبي، مثل إيباك و"مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى"، يديره متشددون يدعمون بصورة عامة السياسات التوسعية لحزب الليكود الإسرائيلي، بما في ذلك معاداته لعملية سلام أوسلو. في المقابل فإن اليهود الأميركيين يميلون في معظمهم إلى تقديم تنازلات إلى الفلسطينيين، ويدعو بعض المجموعات - مثل "الصوت اليهودي للسلام" - بقوة إلى الإقدام على مثل هذه الخطوات.⁽⁶¹⁾ إلا إنه على الرغم من هذه الاختلافات، فإن المعتدلين والمتشددين يؤيدون الدعم الأميركي الثابت لإسرائيل.

ليس من المفاجئ إذاً أن قادة اليهود الأميركيين يتشاورون مع المسؤولين الإسرائيليين، في الغالب، كي يستطيع الأولون تعظيم نفوذهم في الولايات المتحدة. وكما كتب أحد النشطاء في إحدى المنظمات اليهودية الكبرى، "من المعتاد أن نقول: هذه سياستنا تجاه هذه القضية، لكن علينا الوقوف على رأي الإسرائيليين. ونحن كطائفة نفعل ذلك طوال الوقت."⁽⁶²⁾ وهناك أيضاً مبدأ راسخ يقضي بعدم انتقاد السياسة الإسرائيلية، ونادراً ما يدعم قادة

اليهود الأميركيين ممارسة الضغط على إسرائيل. وهكذا انهم إدغار برونفمان، رئيس المؤتمر اليهودي الأميركي، بـ "الخيانة" عندما كتب رسالة إلى الرئيس بوش في أواسط سنة 2003 يحثه فيها على الضغط على إسرائيل للجم بناء "الجدار الأمني" المثير للجدل.⁽⁶³⁾ وأعلن المنتقدون أن "من المجون أن يضغط رئيس المؤتمر اليهودي العالمي في أي وقت على رئيس الولايات المتحدة لمقاومة سياسات تنتهجها حكومة إسرائيل".

وعلى غرار ذلك، عندما نصح رئيس "منتدى السياسات الإسرائيلية"، سيمور رايج، وزيرة الخارجية الأميركية، كوندوليزا رايس، بالضغط على إسرائيل لإعادة فتح معبر حدودي مهم في قطاع غزة في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، أدان المنتقدون هذا العمل باعتباره "تصرفاً غير مسؤول"، وأعلنوا أنه "لا يوجد إطلاقاً مكان في التيار اليهودي المركزي لنشاط فعال موجه ضد السياسات المتعلقة بأمن... إسرائيل".⁽⁶⁴⁾ وعندما تراجع رايج أمام هذه الهجمات، أعلن أن "كلمة ضغط لا توجد في قاموسي حين يتعلق الأمر بإسرائيل". لقد أنشأ اليهود الأميركيون مجموعة من المنظمات مثيرة للإعجاب للتأثير في السياسة الخارجية الأميركية، وتعتبر إيباك أقواها وأكثرها شهرة. ففي سنة 1997، طلبت مجلة *Fortune* من أعضاء الكونغرس وموظفيهم أن يعددوا أقوى اللوبيات في واشنطن.⁽⁶⁵⁾ وقد صنفت إيباك بأنها اللوبي الثاني بعد الاتحاد الأميركي للمتقاعدين، لكن قبل لوبيات من الوزن الثقيل مثل "رابطة اتحاد العمل الأميركي" و"مؤتمر المؤسسات الصناعية" و"اتحاد البندقية الوطني". وتوصلت دراسة أجرتها *National Journal* في آذار/مارس 2005 إلى نتيجة مماثلة، إذ وضعت إيباك في المرتبة الثانية (متعادلة مع الاتحاد الأميركي للمتقاعدين) في "ترتيب الأقوياء" في واشنطن.⁽⁶⁶⁾

ويضم اللوبي أيضاً إنجيليين مسيحيين بارزين، مثل غاري بوير وجيري فولول ووالف ريد وبات روبرتسون، بالإضافة إلى ديك آرمني وطوم ديلاي، وهما زعيما سابقان للأغلبية في مجلس النواب. فهم يعتبرون أن انبعاث إسرائيل جزء من النبوءة التوراتية، ويدعمون أجندتها التوسعية، ويعتقدون أن الضغط على إسرائيل مخالف لإرادة الله.⁽⁶⁷⁾ بالإضافة إلى ذلك، تضم عضوية اللوبي أغياراً من المحافظين الجدد مثل جون بولتون، ورئيس تحرير جريدة *Wall Street Journal* روبرت بارتلي، ووزير التربية السابق وليم بينيت، والسفيرة الأميركية السابقة في الأمم المتحدة جين كيركباتريك، وكاتب العمود جورج ول.

مصادر القوة

يوجد في الولايات المتحدة حكم منقسم يتيح طرقاً كثيرة للتأثير في آلية صنع السياسات. ونتيجة ذلك، تستطيع المجموعات ذات المصالح الخاصة أن تؤثر في السياسات بعدة طرق - بالضغط على الممثلين المنتخبين وأعضاء السلطة التنفيذية، والتبرعات في حملات الانتخابات، والتصويت في الانتخابات، وتشكيل الرأي العام، إلخ. كما تتمتع المجموعات ذات المصالح الخاصة بقوة لا تتناسب مع حجمها عندما تلتزم قضية معينة بينما مجمل السكان غير مباينين. ويميل صانعو السياسة إلى التكيف مع الذين يهتمون بالقضية المعنية، حتى لو كان عددهم صغيراً، إذ يكونون على ثقة بأن بقية السكان لن تعاقبهم.

تنبع قوة اللوبي الإسرائيلي من قدرته الفائقة على ممارسة لعبة سياسة المجموعات ذات المصالح الخاصة. ولا يختلف هذا اللوبي في عملياته الأساسية عن المجموعات ذات المصالح الخاصة، مثل لوبي المزارع، وعمال الفولاذ والنسيج، وغيرهما من اللوبيات الإثنية الأخرى. لكن ما يميز اللوبي الإسرائيلي من البقية هو فعاليته المدهشة. ليس هناك ما يضير في أن يحاول اليهود الأميركيون وحلفاؤهم المسيحيون استمالة السياسة الأميركية نحو إسرائيل. فنشاطات اللوبي ليست ضرباً من ضروب التآمر التي تصوّر في الكتابات المعادية للسامية، مثل "بروتوكولات حكماء صهيون". ففي معظم الأحيان، يقوم الأفراد والمجموعات الذين يشكلون ذلك اللوبي بما تقوم به المجموعات الأخرى ذات المصالح الخاصة، إنما بشكل أفضل. كما أن المجموعات العربية ذات المصالح الخاصة متدرجة ما بين الضعف وعدم الوجود، الأمر الذي يسهّل مهمة اللوبي الإسرائيلي.⁽⁶⁸⁾

استراتيجيات النجاح

يتبع اللوبي استراتيجيتين عريضتين لتعزيز الدعم الأميركي لإسرائيل: الأولى، ممارسة نفوذ كبير في واشنطن، والضغط على الكونغرس والحكومة على السواء لدعم إسرائيل على الدوام. فأيّاً تكن آراء المشرّع الفرد أو صانع السياسة، يحاول اللوبي الإسرائيلي جعل دعم إسرائيل الخيار السياسي "الذكي". والثانية أن اللوبي الإسرائيلي يسعى لضمان أن يقدم الخطاب العام لإسرائيل بصورة إيجابية، عن طريق ترديد الخرافات عن إسرائيل وإنشائها وترويج وجهة النظر الإسرائيلية في النقاشات السائدة بشأن السياسة. والهدف هو

تفادي وصول التعليقات التي تنتقد إسرائيل إلى آذان صاغية في الميدان السياسي. فالتحكم في النقاش ضروري لضمان الدعم الأميركي، لأن النقاش الصريح فيما يتعلق بالعلاقات الأميركية - الإسرائيلية قد يؤدي إلى دفع الأميركيين إلى تأييد سياسة أخرى.

التأثير في الكونغرس

من الركائز الأساسية لفعالية اللوبي الإسرائيلي نفوذه في الكونغرس الأميركي، حيث تحظى إسرائيل بحصانة حقيقية من الانتقاد. وذلك بحد ذاته وضع مثير للاهتمام، لأن الكونغرس لا يخشى التصدي للقضايا المثيرة للخلاف. فسواء أكانت القضية تتعلق بالإجهاض، أم ببرنامج وقف التمييز، أم بالرعاية الصحية، فإنها ستحظى ولا شك بنقاش حيوي في الكابيتول هيل. لكن عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، يلوذ المنتقدون المحتملون بالصمت، ولا يكاد يحدث أي نقاش.

من أسباب نجاح اللوبي الإسرائيلي في الكونغرس أن ثمة بين الأعضاء الأساسيين صهيونيين مسيحيين، مثل ديك آرمي الذي قال، في أيلول/سبتمبر 2002، "إن حماية إسرائيل أولى أولوياتي في السياسة الخارجية." (69) ربما يعتقد المرء أن أولى الأولويات لأي عضو في الكونغرس "حماية أميركا"، لكن آرمي لم يقل ذلك. وهناك أيضاً أعضاء يهود في مجلسي الشيوخ والنواب يعملون كي تدعم السياسة الخارجية الأميركية المصالح الإسرائيلية. ومن المصادر الأخرى لقوة اللوبي الإسرائيلي الموظفون المؤيدون لإسرائيل في الكونغرس. وكما أقر موريس أميتاي، وهو رئيس سابق لإيباك، ذات مرة، بأن "هناك الكثير من الأشخاص العاملين هنا [في الكابيتول هيل]... الذين اتفق أنهم يهود، ويرغبون... في النظر في بعض القضايا من خلال يهوديتهم... إنهم جميعاً في موقع يمكنهم من اتخاذ القرار في هذه المجالات بدلاً من أولئك الأعضاء في مجلس الشيوخ... ويمكنك إنجاز الكثير على مستوى الموظفين ليس إلا." (70)

غير أن إيباك نفسها هي التي تشكل نواة نفوذ اللوبي الإسرائيلي في الكونغرس. ويرجع نجاحها إلى قدرتها على مكافأة المرشحين والمرشحين للكونغرس الذين يدعمون أجندتها، ومعاقبة الذين يتحدونها. فالمال حاسم في الانتخابات الأميركية (كما تذكّرنا الفضيحة الحديثة بشأن التعاملات المشبوهة لعضو اللوبي جاك أبراموف)، وتحرص إيباك على أن ينال أصدقائها دعماً مالياً قوياً من عدد هائل من لجان العمل السياسي المؤيدة لإسرائيل. في المقابل، يستطيع الذين ينظر إليهم على أنهم معادون لإسرائيل أن يكونوا على يقين من أن إيباك ستوجه تبرعاتها في الحملات الانتخابية إلى خصومهم. وتنظم إيباك أيضاً حملات كتابة رسائل، وتحت رؤساء تحرير الصحف على دعم المرشحين المؤيدين لإسرائيل.

ليس هناك أدنى شك في قوة هذه التكتيكات. فعلى سبيل المثال، ساعدت إيباك في سنة 1984 في إلحاق الهزيمة بالسنتاتور تشارلز بيرسي من إلينوي، وذلك لأنه، وفقاً لإحدى الشخصيات البارزة في اللوبي الإسرائيلي، "أظهر عدم حساسية بل حتى عداً للقضايا التي تهمنا." وشرح توماس داين، رئيس إيباك في ذلك الوقت قائلاً: "أجمع كل اليهود في أنحاء أميركا كلها على إقصاء بيرسي. وتبلغ الرسالة السياسيون الأميركيون الذين يشغلون مناصب الآن، والذين يطمحون إليها." (71) وتعتز إيباك طبعاً بسمعتها كخصم رهيب، لأن ذلك يثني أي شخص عن المساءلة في أجندتها.

غير أن نفوذ إيباك في الكابيتول هيل يتجاوز ذلك. فوفقاً لدوغلاس بلومفيلد، وهو موظف سابق في إيباك، "من الشائع أن يتوجه أعضاء الكونغرس وموظفهم إلى إيباك أولاً عندما يحتاجون إلى معلومات، قبل التوجه إلى مكتبة الكونغرس، أو خدمة الأبحاث في الكونغرس، أو موظفي اللجان، أو الخبراء في الإدارة." (72) والأهم من ذلك، كما يلاحظ، أن إيباك "غالباً ما يتم التوجه إليها لكتابة مسودات الخطابات، والعمل على التشريع، وطلب النصح بشأن التكتيكات، وإجراء الأبحاث، والحصول على ممولين، وجمع الأصوات."

خلاصة الأمر أن إيباك، وهي عميل فعلي (*de facto*) لحكومة أجنبية، تمسك بخناق الكونغرس الأميركي. (73) فلا يحدث فيه نقاش مفتوح بشأن السياسة الأميركية تجاه إسرائيل، على الرغم من أن لتلك السياسة نتائج مهمة على العالم بأسره. وهكذا، فإن أحد فروع الحكومة الأميركية الثلاثة يلتزم - بقوة - بدعم إسرائيل. وكما لاحظ السناتور السابق إرنست هولنغز في نهاية ولايته، "لا يمكن أن يكون لديك سياسة إسرائيلية غير تلك التي تقدمها إليك إيباك هنا." (74) فلا عجب إذاً أن يقول رئيس الحكومة الإسرائيلي، أريئيل شارون، ذات مرة أمام جمهور من المستمعين إليه، "عندما يسألني الناس كيف يمكنهم أن يساعدوا إسرائيل، أقول لهم ساعدوا إيباك." (75)

التأثير في الحكومة

يمتلك اللوبي الإسرائيلي أيضاً نفوذاً كبيراً في السلطة التنفيذية. وتنبع هذه القوة جزئياً من نفوذ الناخبين اليهود في الانتخابات الرئاسية. فعلى الرغم من قلة عددهم نسبة إلى مجموع السكان (أقل من 3٪)، فإنهم يقدمون مساهمات مالية كبيرة في الحملات الانتخابية لكلا الحزبين. وقدّرت صحيفة *Washington Post* ذات مرة أن المرشحين الديمقراطيين للرئاسة "يعتمدون على الداعمين اليهود بنحو 60٪ من الأموال التي يجمعونها."⁽⁷⁶⁾ كما أن نسبة المصوتين اليهود في الانتخابات مرتفعة، وهم يتركزون في ولايات رئيسية مثل كاليفورنيا وفلوريدا واللينوي ونيويورك وبنسلفانيا. ونظراً إلى أن موقفهم مهم عندما تكون نتائج الانتخابات متقاربة، يحرص المرشحون الرئاسيون كثيراً على تجنب استعدائهم.

وتستهدف المنظمات الرئيسية في اللوبي الإسرائيلي الإدارة الحاكمة بشكل مباشر. على سبيل المثال: تحرص القوى الإسرائيلية على عدم تولي منتقدي الدولة اليهودية مناصب مهمة في وزارة الخارجية. فقد أراد جيمي كارتر أن يعين جورج بول أول وزير للخارجية في عهده، لكنه كان يعرف أن بول يعتبر من منتقدي إسرائيل، وأن اللوبي الإسرائيلي سيعارض تعيينه.⁽⁷⁷⁾ ويجبر هذا المعيار القاطع أي صانع سياسة طموح على أن يصبح مؤيداً صريحاً لإسرائيل، لذا أصبح المنتقدون علناً للسياسة الإسرائيلية نوعاً مهدداً بالانقراض في مؤسسة السياسة الخارجية الأميركية.

ولا تزال هذه القيود تفعل فعلها اليوم. فعندما دعا المرشح للرئاسة في سنة 2004، هوارد دين، الولايات المتحدة إلى القيام بـ "دور أكثر نزاهة" في الصراع العربي - الإسرائيلي، اتهمه السناتور جوزف ليبرمان بالتخلي عن إسرائيل، وقال إن بيانه "يفتقر إلى المسؤولية."⁽⁷⁸⁾ ووقع كل الأعضاء الكبار في الحزب الديمقراطي في مجلس النواب رسالة قاسية تنتقد ملاحظات دين، وأفادت صحيفة *Chicago Jewish Star* أن "رسائل من مجهولين تدفقت إلى صناديق البريد الإلكتروني للزعماء اليهود في كل أنحاء البلد محذرة، من دون أي دليل، من أن دين سيكون سيئاً إلى حد ما بالنسبة إلى إسرائيل."⁽⁷⁹⁾

لكن هذا القلق كان سخيلاً لأن دين من الصقور في الواقع فيما يتعلق بإسرائيل.⁽⁸⁰⁾ فمساعد رئيس حملته كان رئيساً سابقاً لإيباك، وقال دين إن آراءه بشأن الشرق الأوسط تعكس آراء إيباك بدقة أكثر مما تعكس آراء جماعة "أميركيين من أجل السلام الآن" الأكثر اعتدالاً. وقد رأى دين أن على واشنطن أن تتصرف كوسيط نزيه من أجل "جمع الفريقين معاً". وهذه ليست فكرة راديكالية، لكنها مدعاة إلى حرم كنسي في نظر اللوبي الإسرائيلي الذي لا يستطيع أن يتسامح مع فكرة الإنصاف عندما يتعلق الأمر بالصراع العربي - الإسرائيلي.

وتتحقق أهداف اللوبي الإسرائيلي أيضاً عندما يشغل أفراد مؤيدون لإسرائيل مناصب مهمة في الحكومة. ففي أثناء إدارة كلينتون، على سبيل المثال، صاغ سياسة الشرق الأوسط إلى حد كبير مسؤولون تربطهم روابط وثيقة بإسرائيل، أو بمنظمات مؤيدة لها - بمن فيهم مارتين إنديك، النائب السابق لمدير الأبحاث في إيباك والمؤسس المشارك لـ "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى" المؤيد لإسرائيل؛ ودينيس روس الذي انضم إلى معهد واشنطن بعدما ترك الإدارة في سنة 2001؛ وأرون ميلر الذي أقام بإسرائيل، وغالباً ما يتردد عليها.⁽⁸¹⁾

كان هؤلاء الرجال من أوثق مستشاري الرئيس كلينتون في قمة كامب ديفيد التي عقدت في تموز/يوليو 2000. وعلى الرغم من أن الثلاثة كانوا يدعمون عملية سلام أوسلو، ويحبذون إنشاء دولة فلسطينية، فإنهم لم يكونوا يقومون بذلك إلا ضمن حدود ما تقبل به إسرائيل.⁽⁸²⁾ فقد كان الوفد الأميركي يأخذ التلميحات من رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود براك، وينسق المواقف التفاوضية معه مسبقاً، ولا يقدم مقترحاته المستقلة لتسوية الصراع. فلا عجب إذاً أن يشكو المفاوضون الفلسطينيون أنهم كانوا "يتفاوضون مع فريقين إسرائيليين، واحد يرفع العلم الإسرائيلي والآخر يرفع العلم الأميركي."⁽⁸³⁾

يظهر الوضع بشكل أشد وضوحاً في إدارة بوش، التي تضم في صفوفها مؤيدين متحمسين جداً لإسرائيل، مثل إليوت أبرامز، وجون بولتون، ودوغلاس فيث، وإ. لويس ("سكوتر") ليبي، وريتشارد بيرل، وبول ولوفويتز، وديفيد ورمسر. وكما سنرى لاحقاً، فإن هؤلاء المسؤولين ظلوا يضغطون على الدوام من أجل السياسات التي تريدها إسرائيل وتدعمها المنظمات المشاركة في اللوبي الإسرائيلي.

التلاعب بوسائل الإعلام

بالإضافة إلى التأثير في سياسة الحكومة بصورة مباشرة، يسعى اللوبي لتشكيل المفاهيم العامة حيال إسرائيل والشرق الأوسط. فهو لا يريد جدلاً مفتوحاً بشأن القضايا المتعلقة بإسرائيل، لأن الجدل المفتوح قد يدفع الأميركيين إلى التساؤل عن مستوى الدعم الذي يقدمونه حالياً. وبناء على ذلك، تعمل المنظمات المؤيدة لإسرائيل جاهدة للتأثير في وسائل الإعلام والمؤسسات الاستشارية والأكاديميين، لأن هذه المؤسسات مهمة في تشكيل الرأي العام.

إن وجهة نظر اللوبي تجاه إسرائيل تنعكس، على نطاق واسع، في جانب كبير من وسائل إعلام التيار السائد، لأن المعلقين الأميركيين مؤيدون في معظمهم لإسرائيل. وقد كتب الصحافي إريك ألترمان أن الجدل بين الخبراء بالشرق الأوسط "يخضع لهيمنة أشخاص لا يستطيعون تخيل انتقاد إسرائيل".⁽⁸⁴⁾ ويعد 61 "صحافياً ومذيعاً يمكن الاعتماد عليهم في دعم إسرائيل تلقائياً ومن دون تحفظ." وفي مقابل ذلك، وجد ألترمان خمسة خبراء ينتقدون السلوك الإسرائيلي على نحو متسق، أو يؤيدون المواقف العربية. وتنشر الصحف بين الحين والآخر مقالات شخصية تتحدى السياسة الإسرائيلية، لكن ميزان الآراء يميل إلى مصلحة الجانب الآخر.

وينعكس الانحياز إلى مصلحة إسرائيل في افتتاحيات الصحف الكبرى. وقد أشار روبرت بارتلي، رئيس التحرير الراحل لصحيفة *Wall Street Journal*، ذات يوم إلى أن "كل ما يريده شمير وشارون وبيبي [نتنياهو] مقبول عندي".⁽⁸⁵⁾ فلا عجب إذاً أن هذه الصحيفة، إلى جانب الصحف البارزة الأخرى، مثل *The Chicago Sun Times* و *The Washington Times*، تنشر بانتظام افتتاحيات مؤيدة لإسرائيل بقوة. كما تدافع مجلات مثل *Commentary* و *New Republic* و *Weekly Standard*، بحماسة عن إسرائيل على طول الخط.

ويوجد انحياز أيضاً في افتتاحيات صحف مثل *New York Times*. وتنتقد هذه الصحيفة السياسات الإسرائيلية بين الحين والآخر، وتقر أحياناً بأن للفلسطينيين مظالم مشروعة، لكنها إجمالاً غير منصفة. على سبيل المثال: أقر ماك فرانكل، رئيس التحرير التنفيذي لصحيفة *New York Times*، في مذكراته، بتأثير موقفه المؤيد لإسرائيل فيما كان يكتبه من تعليقات. ووفقاً لما جاء على لسانه "كان إخلاصي لإسرائيل أعمق كثيراً مما كنت أجرب على إعلانه." ويتابع قائلاً: "كُتبت معظم تعليقاتي عن الشرق الأوسط مسلحاً بمعرفتي بإسرائيل وبصداقاتي هناك. وقد لاحظ العرب أكثر من اليهود أنني كتبتها من منظور مؤيد لإسرائيل".⁽⁸⁶⁾

إن تغطية وسائل الإعلام للأحداث التي تشمل إسرائيل أكثر إنصافاً، إلى حد ما، من التعليقات الافتتاحية للصحف. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن المراسلين يسعون لأن يكونوا موضوعيين، وكذلك أيضاً لأن من الصعب تغطية الأحداث في الأراضي المحتلة من دون التعرض لسلوك إسرائيل الفعلي. ولكبح التقارير غير المؤاتية عن إسرائيل، ينظم اللوبي الإسرائيلي حملات كتابة رسائل، وتظاهرات، ومقاطعة ضد المؤسسات الإخبارية التي يعتبر مضمون أخبارها معادياً لإسرائيل. وقد قال أحد مديري CNN أنه يتلقى أحياناً 6000 رسالة إلكترونية في يوم واحد تشكو أن خبراً ما معاد لإسرائيل.⁽⁸⁷⁾ وعلى غرار ذلك، نظمت "لجنة التقارير الدقيقة عن الشرق الأوسط في أميركا"، المؤيدة لإسرائيل، تظاهرات خارج محطات "الإذاعة الوطنية العامة" (NPR) في 33 مدينة في أيار/مايو 2003، وحاولت أيضاً إقناع المساهمين بحجب دعمهم عن تلك الإذاعة إلى أن تصبح تغطيتها لأخبار الشرق الأوسط أكثر تعاطفاً مع إسرائيل.⁽⁸⁸⁾ وأفيد عن أن "محطة الإذاعة الوطنية العامة في بوسطن" (WBUR) خسرت أكثر من مليون دولار من المساهمات نتيجة هذه المساعي. كما جاء الضغط على "الإذاعة الوطنية العامة" من أصدقاء إسرائيل في الكونغرس، الذين طلبوا منها تدقيقاً داخلياً في الحسابات، بالإضافة إلى مزيد من الإشراف على تغطيتها لأخبار الشرق الأوسط.

تساعد هذه العوامل في تفسير سبب قلة انتقاد السياسة الإسرائيلية في وسائل الإعلام الأميركية، وندرة تساؤلها عن علاقة واشنطن بإسرائيل، وعدم مناقشة نفوذ اللوبي الإسرائيلي الكبير على السياسة الأميركية إلا بين الحين والآخر.

المؤسسات الاستشارية التي تفكر في اتجاه واحد

تهيمن القوى المؤيدة لإسرائيل على المؤسسات الاستشارية (think tanks) الأميركية التي تؤدي دوراً مهماً في بلورة النقاش العام بالإضافة إلى السياسة الفعلية. وقد أسس اللوبي الإسرائيلي مؤسسته الاستشارية في سنة 1985، عندما ساعد مارتين إنديك في إنشاء "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى".⁽⁸⁹⁾ ومع أن هذا المعهد يقلل

من أهمية صلاته بإسرائيل، ويزعم بدلاً من ذلك أنه يقدم وجهة نظر "متوازنة وواقعية" عن قضايا الشرق الأوسط. فإن الحال ليس كذلك.⁽⁹⁰⁾ إذ يمول "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى" ويديره أشخاص ملتزمون التزاماً عميقاً دفع الأجندة الإسرائيلية قُدماً.

ويمتد نفوذ اللوبي الإسرائيلي في عالم المؤسسات الاستشارية إلى خارج "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى". فقد أنشأت القوى المؤيدة لإسرائيل في الأعوام الخمسة والعشرين الماضية حضوراً مسيطرًا في "معهد أميركان إنتربرايز" و"معهد بروكنغز" و"مركز السياسات الأمنية" و"معهد أبحاث السياسة الخارجية" و"مؤسسة هيريتاج" و"معهد هدسون" و"معهد تحليل السياسة الخارجية" و"المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي". وهذه المؤسسات الاستشارية مؤيدة حتماً لإسرائيل، ولا تضم سوى قليل من منتقدي الدعم الأميركي للدولة اليهودية، إذا كانت تضمهم أصلاً.

ويعتبر تطور "معهد بروكنغز" من المؤشرات القوية إلى نفوذ اللوبي الإسرائيلي في عالم المؤسسات الاستشارية. فقد كان وليم ب. كواندت كبير خبراءه بقضايا الشرق الأوسط لعدة أعوام، وهو أكاديمي متميز ومسؤول سابق في مجلس الأمن القومي، وذو سمعة حسنة مستحقة جداً عن نزاهته حيال الصراع العربي - الإسرائيلي. غير أن عمل "معهد بروكنغز" في هذه القضايا يتم اليوم من خلال "مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط" الذي يموله هاييم سابان، وهو رجل أعمال إسرائيلي أميركي ثري، وصهيووني متحمس.⁽⁹¹⁾ ويدير هذا المركز مارتن إنديك، الحاضر دائماً في كل مكان. وهكذا أصبح ما كان في السابق معهداً للسياسات غير المنحازة في قضايا الشرق الأوسط جزءاً من جوقة المؤسسات الاستشارية المؤيدة لإسرائيل إلى حد كبير.

السيطرة على المجتمع الأكاديمي

واجه اللوبي الإسرائيلي صعوبة كبيرة في إخماد الجدل الدائر بشأن إسرائيل في الجامعات، لأن الحرية الأكاديمية قيمة جوهرية، ولأن من الصعب تهديد الأساتذة المثبتين أو إسكاتهم. ومع ذلك لم يكن هناك سوى انتقاد لطيف لإسرائيل في التسعينيات، عندما كانت عملية أوسلو جارية. وارتفع النقد بعد انهيار تلك العملية وتولي أرئيل شارون السلطة في أوائل سنة 2001، واشتد بصورة خاصة عندما أعاد الجيش الإسرائيلي احتلال الضفة الغربية في ربيع سنة 2002 واستخدم قوة هائلة ضد الانتفاضة الثانية.

تحرك اللوبي الإسرائيلي بشكل عدائي لـ "استعادة الجامعات". فنشأت مجموعات جديدة، مثل "قافلة الديمقراطية" التي أحضرت متحدّين إسرائيليين إلى الجامعات الأميركية.⁽⁹²⁾ ونزلت مجموعات قائمة مثل "المجلس اليهودي للشؤون العامة" و"هليل" إلى الميدان، وأنشئت مجموعة جديدة - ائتلاف إسرائيل في الجامعات - للتنسيق بين المجموعات العديدة التي سعت للدفاع عن إسرائيل في الجامعات. وأخيراً، زادت إيباك إنفاقها بأكثر من ثلاثة أضعاف على برامج مراقبة النشاطات الجامعية وتدريب المناصرين لإسرائيل، من أجل "توسيع عدد الطلاب في الجامعات المشاركين... في الجهد القومي المؤيد لإسرائيل".⁽⁹³⁾

ويراقب اللوبي الإسرائيلي أيضاً ما يكتبه الأساتذة وما يدرّسونه. وفي أيلول/سبتمبر 2002، على سبيل المثال، أنشأ مايكل كريمر ودانيال بايبس، وهما من المحافظين الجدد المؤيدين بشدة لإسرائيل، موقعاً على الإنترنت (Campus Watch) احتوى على ملفات لأكاديميين مشبوهين، وحثّ الطلاب على الإفادة عن أية تعليقات أو تصرفات قد تكون معادية لإسرائيل.⁽⁹⁴⁾ وقد أدت هذه المحاولة المكشوفة لوضع قائمة سوداء بالأساتذة وإرهابهم إلى ردة فعل عنيفة، الأمر الذي اضطر بايبس وكريمر إلى إزالة الملفات، لكن لا يزال الموقع يدعو الطلاب إلى الإفادة عن أي سلوك مزعوم معاد لإسرائيل في الجامعات الأميركية. وتسلط مجموعات في اللوبي نيرانها أيضاً على أساتذة محددین وعلى الجامعات التي تستخدمهم. وكانت جامعة كولومبيا، التي عمل الأستاذ الفلسطيني الراحل إدوارد سعيد في هيئتها التعليمية، هدفاً متكرراً للقوى المؤيدة لإسرائيل. وأفاد جوناثان كول، الرئيس السابق لجامعة كولومبيا، بأن "على المرء أن يكون على يقين من أن كل بيان علني يدلي به الناقد الأدبي البارز إدوارد سعيد دعماً للشعب الفلسطيني سيؤدي إلى ورود مئات الرسائل الإلكترونية والرسائل البريدية والمقالات الصحافية التي تدعونا إلى إدانة سعيد ومعاقبته أو طرده".⁽⁹⁵⁾ وعندما عينت جامعة كولومبيا المؤرخ رشيد الخالدي، الأستاذ في جامعة شيكاغو، بدأت - كما يقول كول - "الشكاوى تتدفق من أشخاص يخالفونه آراءه السياسية". وواجهت جامعة برنستون المشكلة نفسها بعد ذلك ببضعة أعوام، عندما فكرت في استمالة الخالدي إليها وجعله يترك كولومبيا.⁽⁹⁶⁾

وثمة مثال تقليدي لمسعى السيطرة على المجتمع الأكاديمي حدث في أواخر سنة 2004، عندما أنتج "مشروع ديفيد" فيلمًا دعائيًا يزعم أن الهيئة التعليمية في برنامج الدراسات الشرق الأوسطية في جامعة كولومبيا معادية للسامية، وأنها ترهب الطلاب اليهود الذين يدافعون عن إسرائيل.⁽⁹⁷⁾ وقد تعرضت جامعة كولومبيا لتوبيخ شديد في الدوائر المؤيدة لإسرائيل، لكن لم تجد لجنة من الهيئة التعليمية، عُيِّنت للتحقيق في التهم، أي دليل على معاداة السامية، وكانت الحادثة الوحيدة التي تجدر الإشارة إليها إيمانًا أن يكون أحد الأساتذة "استجاب بحدّة" لسؤال أحد الطلاب.⁽⁹⁸⁾ واكتشفت اللجنة أيضاً أن الأساتذة المتهمين كانوا هدفاً لحملة تخويف صريحة. ولعل أكثر ما يزعج في هذه الحملة للقضاء على انتقاد إسرائيل في الجامعات مسعى المجموعات اليهودية لحمل الكونغرس على وضع آليات تراقب ما يقوله الأساتذة الجامعيون عن إسرائيل،⁽⁹⁹⁾ وعلى أن يتم حجب التمويل الفيدرالي عن الكليات التي يحكم بأنها منحازة ضد إسرائيل. لم ينجح بعد هذا المسعى لحمل الحكومة الأميركية على فرض رقابة بوليسية على الجامعات، لكن توضح المحاولة الأهمية التي تعلقها المجموعات المؤيدة لإسرائيل على السيطرة على النقاش في هذه القضايا.

أخيراً أنشأ عدد من المحسنين اليهود برامج للدراسات الإسرائيلية (إلى جانب ما يقرب من 130 برنامجاً للدراسات اليهودية قائمة فعلاً) لزيادة عدد العلماء المؤيدين لإسرائيل في الجامعات.⁽¹⁰⁰⁾ فقد أعلنت جامعة نيويورك عن إنشاء "مركز توب للدراسات الإسرائيلية" في بداية أيار/مايو 2003، وأنشئت برامج مماثلة في كليات أخرى، مثل بيركلي وبرانداز وإيموري. ويشدد المديرون الأكاديميون على القيمة التربوية لهذه البرامج، لكنها ترمي في جانب كبير منها، في الواقع، إلى تعزيز صورة إسرائيل في الجامعات. ويوضح فرد لافر، رئيس مؤسسة توب، أن مؤسسته مولت مركز جامعة نيويورك للمساعدة في مواجهة "وجهة النظر العربية" التي يزعم أنها تسود في برامج الشرق الأوسط في جامعة نيويورك.⁽¹⁰¹⁾

باختصار: بذل اللوبي ما في وسعه لحماية إسرائيل من النقد في الجامعات. ولم ينجح مع المجتمع الأكاديمي بقدر نجاحه في الكابيتول هيل، لكنه يعمل جاهداً لخنق الانتقاد الذي يوجهه الأساتذة والطلاب إلى إسرائيل. وقد قلّ ذلك الانتقاد كثيراً في الجامعات اليوم.⁽¹⁰²⁾

كاتم الصوت الأكبر

لا يكتمل بحث كيفية عمل اللوبي الإسرائيلي من دون تفحص أحد أقوى أسلحته: تهمة معاداة السامية. فثمة إمكان كبير لو صم كل من ينتقد الإجراءات الإسرائيلية، أو يقول إن المجموعات المؤيدة لإسرائيل تمارس نفوذاً كبيراً على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط - وهو نفوذ تحفتي إيباك به - بمعاداة السامية. بل إن كل من يتحدث عن وجود لوبي إسرائيلي يخاطر باتهامه بمعاداة السامية، مع أن وسائل الإعلام الإسرائيلية نفسها تشير إلى "اللوبي اليهودي" في الولايات المتحدة. ويفخر اللوبي في الواقع بقدرته، ثم يهاجم كل من يلفت الانتباه إليه. وهذا التكتيك فعال جداً لأن معاداة السامية منقّرة، وما من شخص مسؤول يرغب في اتهامه بها.

يبدي الأوروبيون استعداداً أكبر من الأميركيين لانتقاد السياسة الإسرائيلية في الأعوام الأخيرة، ويعزو البعض ذلك إلى انبعاث معاداة السامية في أوروبا. وقال السفير الأميركي لدى الاتحاد الأوروبي في أوائل سنة 2004: "لقد وصلنا إلى نقطة أصبحت الحال فيها سيئة بقدر ما كانت عليه في ثلاثينيات القرن العشرين."⁽¹⁰³⁾ ويعتبر قياس معاداة السامية مسألة معقدة، لكن مجمل الأدلة يشير إلى عكس ذلك. على سبيل المثال: في ربيع سنة 2004، عندما ملأت الاتهامات الموجهة إلى الأوروبيين بمعاداة السامية الجو في الولايات المتحدة، كشفت أعمال مسح منفصلة أجرتها "الرابطة المناهضة للتشهير" و"مركز بيولدراسات الشعب والصحافة" أنها أخذت في التراجع.⁽¹⁰⁴⁾

لنأخذ فرنسا التي غالباً ما تصورها القوى المؤيد لإسرائيل أنها الدولة الأكثر معاداة للسامية في أوروبا. فقد بين استطلاع لآراء المواطنين الفرنسيين في سنة 2002 أن 89% يمكنهم تصور العيش مع يهودي؛ وأن 97% يعتقدون أن كتابة شعارات معادية للسامية على الجدران جريمة خطيرة؛ وأن 87% يعتقدون أن مهاجمة الكنس الفرنسية معيب؛ وأن 85% من الكاثوليك الفرنسيين المشاركين يرفضون التهمة بأن لليهود نفوذاً كبيراً جداً في مؤسسات الأعمال والمال.⁽¹⁰⁵⁾ فلا غرو أن يعلن رئيس الطائفة اليهودية في فرنسا، في صيف سنة 2003، أن "فرنسا ليست أكثر معاداة للسامية من أميركا."⁽¹⁰⁶⁾ ووفقاً لمقالة نشرت مؤخراً في صحيفة "هآرتس"، أفادت الشرطة الفرنسية بأن الأحداث المعادية للسامية تراجعت بنسبة 50% تقريباً في سنة 2005، وأن ذلك حدث على الرغم من أن فرنسا تضم أكبر جالية مسلمة في أوروبا.⁽¹⁰⁷⁾

أخيراً، عندما قتلت عصابة مسلمة يهودياً فرنسياً بوحشية في الشهر الماضي، تدفق عشرات الآلاف من المتظاهرين الفرنسيين إلى الشوارع لإدانة معاداة السامية. كما شارك الرئيس جاك شيراك ورئيس الحكومة دومنيك دو فيلبان في الذكرى التي أقيمت للضحية، في إظهار عام للتضامن مع يهود فرنسا.⁽¹⁰⁸⁾ وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه في سنة 2002 فاق عدد اليهود المهاجرين إلى ألمانيا عدد المهاجرين إلى إسرائيل، الأمر الذي جعلهم "أسرع الطوائف اليهودية نمواً في العالم" بحسب مقالة نشرت في صحيفة *Forward* اليهودية.⁽¹⁰⁹⁾ ولو كانت أوروبا تردت إلى ما كانت عليه في الثلاثينيات، لكان من الصعب أن نتصور إقدام اليهود على الانتقال إلى هناك بأعداد كبيرة.

لكننا نفر بأن أوروبا غير خالية من آفة معاداة السامية. ولا ينكر أحد أنه لا يزال هناك بعض معادي السامية الحقودين في أوروبا (كما في الولايات المتحدة)، لكن أعدادهم صغيرة، وترفض الأغلبية العظمى من الأوروبيين آراءهم المتطرفة. ولا ينكر أحد أن معاداة السامية موجودة في أوساط المسلمين الأوروبيين أيضاً، بعضها يثيره السلوك الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين، وبعضها الآخر عنصري بلا مواربة.⁽¹¹⁰⁾ وهذه مشكلة مثيرة للقلق، لكنها ليست خارجة عن السيطرة. فالمسلمون يشكلون أقل من 5٪ من مجمل تعداد السكان الأوروبيين، والحكومات الأوروبية تعمل جاهدة على مكافحة المشكلة. لماذا؟ لأن معظم الأوروبيين يرفضون مثل هذه الآراء الكريهة.⁽¹¹¹⁾ باختصار: عندما يتعلق الأمر بمعاداة السامية، لا تكاد أوروبا اليوم تشبه ما كانت عليه في الثلاثينيات.

لذلك تزعم القوى المؤيدة لإسرائيل، عندما تتعرض للضغط من أجل إبراز الدليل، أن هناك "معاداة جديدة للسامية"، وهم يساؤونها بانتقاد إسرائيل.⁽¹¹³⁾ بعبارة أخرى: إذا انتقدت السياسة الإسرائيلية تصبح معادياً للسامية بحكم التعريف. فعندما صوت سينودوس كنيسة إنكلترا على الابتعاد عن الاستثمار في شركة كاتربيلر على أساس أن كاتربيلر تصنع الجرافات المستخدمة في هدم منازل الفلسطينيين، اشتكى الحاخام الأكبر أن ذلك "سيكون له نتائج سلبية جداً على... العلاقات اليهودية - المسيحية في بريطانيا"، في حين قال الحاخام طوني بايفيلد، رئيس حركة اليهود الإصلاحيين، إن "نمة مشكلة واضحة تتمثل في المواقف المعادية للصهيونية التي تقارب معاداة السامية، والتي أخذت تبرز على مستوى القاعدة، بل وحتى المراتب المتوسطة في الكنيسة."⁽¹¹³⁾ لكن الكنيسة لم تكن معادية للصهيونية أو للسامية، وإنما كانت تحتج على السياسة الإسرائيلية فحسب.⁽¹¹⁴⁾ ويتهّم المنتقدون أيضاً بأنهم يقيسون إسرائيل بمعيار ظالم، أو أنهم يشككون في حقها في الوجود. لكن هذه اتهامات زائفة أيضاً. فالمنتقدون الغربيون لإسرائيل لا يشككون البتة في حق إسرائيل في الوجود، وإنما يشككون بدلاً من ذلك في سلوكها تجاه الفلسطينيين، وذلك انتقاد مشروع: الإسرائيليون أنفسهم يشككون فيه. ولا يتم الحكم على إسرائيل بشكل ظالم، بل إن المعاملة الإسرائيلية للفلسطينيين تثير الانتقاد لأنها تتناقض مع معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي، فضلاً عن مبدأ تقرير المصير الوطني المقبول على نطاق واسع. وهي ليست الدولة الوحيدة التي واجهت انتقادات حادة بناء على هذه الأسس.

باختصار: لا تستطيع اللوبيات الإثنية الأخرى إلا أن تحلم بامتلاك القوة السياسية التي تمتلكها المنظمات المؤيدة لإسرائيل. لذا يصبح السؤال: ما هو التأثير الذي يحدثه اللوبي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الأميركية؟

الذئب الذي يهز الكلب

لو كان تأثير اللوبي الإسرائيلي محصوراً بالمساعدة الأميركية الاقتصادية لإسرائيل، لما كان تأثيره مثيراً للقلق. فالمساعدة الخارجية مهمة، لكنها ليست مفيدة بقدر دفع القوة العظمى الوحيدة في العالم إلى وضع قدراتها الهائلة في خدمة مصلحة إسرائيل. وبناء على ذلك سعى اللوبي الإسرائيلي لبلورة العناصر الجوهرية للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط. ونجح على وجه التحديد في إقناع القادة الأميركيين بدعم القمع الإسرائيلي المتواصل للفلسطينيين، واستهداف أعداء إسرائيل الإقليميين الأساسيين: إيران والعراق وسورية.

تحويل الفلسطينيين إلى شياطين

سعت الإدارة الأميركية في خريف سنة 2001، ولا سيما في ربيع سنة 2002، لخفض المشاعر المعادية للولايات المتحدة في العالم العربي، وتقويض دعم المجموعات الإرهابية مثل القاعدة، بوقف السياسات التوسعية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة والدعوة إلى إنشاء دولة فلسطينية، لكن تم نسيان ذلك إلى حد كبير اليوم. لقد كان

بوش يمتلك قدرة على الضغط هائلة. كان في وسعه التهديد بخفض الدعم الاقتصادي والدبلوماسي الأميركي لإسرائيل، ولا شك في أن الشعب الأميركي كان سيقف إلى جانبه. وقد أفاد استطلاع للرأي أجري في أيار/مايو 2003 بأن 60% من الأميركيين كانوا راغبين في الامتناع من تقديم المعونة إلى إسرائيل إذا قاومت الضغط الأميركي من أجل تسوية الصراع، وأن النسبة ارتفعت إلى 70% في أوساط الأميركيين "الناشطين سياسياً".⁽¹¹⁵⁾ بل إن 73% قالوا إن على الولايات المتحدة ألا تحابي أي طرف.

مع ذلك فشلت إدارة بوش في تغيير سياسات إسرائيل، وانتهت واشنطن بدلاً من ذلك إلى دعم نهج إسرائيل المتشدد. وبمرور الوقت، تبنت الإدارة أيضاً التبريرات الإسرائيلية لهذا النهج، بحيث أصبح الخطابان الأميركي والإسرائيلي متشابهين. وبحلول شباط/فبراير 2003، أوجز أحد العناوين الرئيسية لصحيفة *Washington Post* الموقف: "سياسة بوش وشارون الشرق الأوسطية شبه المتطابقة".⁽¹¹⁶⁾ والسبب الرئيسي لهذا التحول هو اللوبي الإسرائيلي.

تبدأ القصة في أواخر أيلول/سبتمبر 2001 عندما أخذ الرئيس بوش يضغط على رئيس الحكومة، أريئيل شارون، من أجل ضبط النفس في الأراضي المحتلة. كما ضغط على شارون أيضاً للسماح لوزير الخارجية الإسرائيلي، شمعون بيرس، بالاجتماع إلى الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، على الرغم من أن بوش كان شديد الانتقاد لزعامه عرفات.⁽¹¹⁷⁾ وقال بوش علناً أيضاً أنه يؤيد إنشاء دولة فلسطينية.⁽¹¹⁸⁾ أثارت هذه التطورات مخاوف شارون، فاتهم بوش بمحاولة "استرضاء العرب على حسابنا"، محذراً أن إسرائيل "لن تكون تشيكوسلوفاكيا".⁽¹¹⁹⁾

أفيد عن أن بوش غضب من تشبيه شارون له بنيفيل تشامبرلين، ووصف الناطق باسم البيت الأبيض آري فليشر ملاحظات شارون بأنها "غير مقبولة".⁽¹²⁰⁾ قدم رئيس الحكومة الإسرائيلية اعتذاراً شكلياً، لكن سرعان ما عمل مع اللوبي الإسرائيلي على إقناع إدارة بوش والشعب الأميركي بأن الولايات المتحدة وإسرائيل تواجهان تهديداً مشتركاً من جانب الإرهاب.⁽¹²¹⁾ وكرر المسؤولون الإسرائيليون وممثلو اللوبي التشديد على عدم وجود اختلاف بين عرفات وأسامة بن لادن، وأصروا على وجوب قيام الولايات المتحدة وإسرائيل بعزل القائد المنتخب من الشعب الفلسطيني، وعدم التعامل معه.⁽¹²²⁾

كما أخذ اللوبي الإسرائيلي يعمل في الكونغرس. ففي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، أرسل 89 عضواً في مجلس الشيوخ رسالة إلى بوش يمتدحونه فيها لرفضه الاجتماع بعرفات، لكن طالبوا أيضاً بأن تمتنع الولايات المتحدة من كبح إسرائيل عن القيام بردود انتقامية ضد الفلسطينيين، وأصروا على أن تصرح الإدارة علناً أنها تقف بحزم خلف إسرائيل. وبحسب صحيفة *New York Times*، نجمت الرسالة "عن اجتماع عقد قبل أسبوعين بين قادة الطائفة اليهودية الأميركية وبين عدد من كبار أعضاء مجلس الشيوخ، وأضافت أن إيباك كانت "فاعلة جداً في تقديم النصح بشأن الرسالة".⁽¹²³⁾

في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، تحسنت العلاقات بين تل أبيب وواشنطن إلى حد كبير. ويرجع ذلك في جزء منه إلى المساعي التي بذلها اللوبي في حرف السياسة الأميركية في اتجاه سياسات إسرائيل، لكن أيضاً إلى الانتصار المبدئي الذي حققته الولايات المتحدة في أفغانستان، وهو ما قلل الحاجة المتصورة إلى الدعم العربي في التعامل مع القاعدة. وزار شارون البيت الأبيض في أوائل كانون الأول/ديسمبر وعقد اجتماعاً ودياً مع بوش.⁽¹²⁴⁾

لكن المتاعب انفجرت ثانية في نيسان/أبريل 2002 بعدما شن الجيش الإسرائيلي "عملية الدرع الدفاعية" وأعاد السيطرة الفعلية على جميع المناطق الفلسطينية الرئيسية في الضفة الغربية.⁽¹²⁵⁾ كان بوش يدرك أن الإجراء الإسرائيلي سيلحق الضرر بصورة الولايات المتحدة في العالم العربي والإسلامي، ويقوض الحرب على الإرهاب، لذا طالب في 4 نيسان/أبريل شارون بـ "وقف التعديلات وبدء الانسحاب". وشدد على تلك الرسالة بعد ذلك بيومين قائلاً إن ذلك يعني "الانسحاب من دون تأخير". وفي 7 نيسان/أبريل، بلغت مستشارة بوش للأمن القومي، كوندوليزا رايس، الصحافيين أن "من دون تأخير" تعني من دون تأخير. إنها تعني الآن. وفي اليوم نفسه سافر وزير الخارجية، كولن باول، إلى الشرق الأوسط للضغط على الأطراف جميعاً لوقف القتال وبدء المفاوضات.⁽¹²⁶⁾

بدأت إسرائيل واللوبي العمل بنشاط. وكان باول من الأهداف الرئيسية، وبدأ يشعر برياح ساحقة تهب من ناحية المسؤولين المؤيدين لإسرائيل في مكتب نائب الرئيس ديك تشيني، وفي البنتاغون، بالإضافة إلى شخصيات بارزة من المحافظين الجدد أمثال روبرت كاغان ووليم كريستول، اللذين اتهماه بأنه "طمس في الواقع التمييز بين الإرهابيين ومن يقاتل الإرهابيين".⁽¹²⁷⁾ وكان الهدف الثاني بوش نفسه، وقد تعرض لضغوط من القادة اليهود

والإنجيليين المسيحيين، الذين يشكلون مكوناً رئيسياً من مكونات قاعدته السياسية. وقد جاهر طوم ديلاي وديك أرمي على وجه الخصوص بشأن الحاجة إلى دعم إسرائيل، وزار ديلاي وزعيم الأقلية في مجلس الشيوخ، تيرن لوت، البيت الأبيض ونبها بوش شخصياً إلى ضرورة التراجع.⁽¹²⁸⁾

جاءت أولى الإشارات إلى أن بوش بدأ يتراجع في 11 نيسان/أبريل - بعد أسبوع واحد فقط على طلبه من شارون سحب قواته - عندما قال آري فليشر إن الرئيس يعتقد أن شارون "رجل سلام".⁽¹²⁹⁾ وكرر بوش هذا التصريح علناً عند عودة باول من مهمته المجهضة، وبلغ الصحافيين أن شارون استجاب بشكل مرض لدعوته إلى الانسحاب الكامل والفوري.⁽¹³⁰⁾ ولم ينفذ شارون أي شيء من ذلك، لكن رئيس الولايات المتحدة لم يعد راغباً في جعل هذا الأمر قضية خلافية.

في غضون ذلك، تحرك الكونغرس لمساندة شارون. ففي 2 أيار/مايو، تجاوز اعتراضات الإدارة وأصدر قرارين يعيدان تأكيد دعم إسرائيل (صوت مجلس الشيوخ بأغلبية 94 في مقابل 2؛ وصدرت نسخة مجلس النواب من القرار بأغلبية 352 في مقابل 21). وشدد القراران على أن الولايات المتحدة "تتضامن مع إسرائيل" وأن البلدين، كما جاء في قرار مجلس النواب، "يخوضان الآن كفاحاً مشتركاً ضد الإرهاب". وأدانت نسخة مجلس النواب من القرار "دعم عرفات المتواصل للإرهاب"، الذي صُوِّر وكأنه عنصر مركزي في مشكلة الإرهاب.⁽¹³¹⁾ وبعد ذلك ببضعة أيام، أعلن وفد من الكونغرس، يضم أعضاء من الحزبين في مهمة لتقصي الحقائق في إسرائيل، على الملأ أن على شارون أن يقاوم الضغط الأميركي للتفاوض مع عرفات.⁽¹³²⁾ وفي 9 أيار/مايو، اجتمعت لجنة فرعية للمخصصات في مجلس النواب للنظر في منح إسرائيل 200 مليون دولار إضافية لمكافحة الإرهاب. وقد عارض وزير الخارجية ذلك، لكن اللوبي الإسرائيلي دعمه، مثلما ساعد في صوغ القرارين الصادرين عن الكونغرس.⁽¹³³⁾ وخسر باول.

باختصار: واجه شارون واللوبي الإسرائيلي رئيس الولايات المتحدة وانتصرا. وقد أفاد حيمي شاليف، وهو صحافي في صحيفة "معاريف" الإسرائيلية، بأن مساعدي شارون "لم يتمكنوا من إخفاء رضاهم عن فشل باول. وقد تبجحوا بأن شارون تحدى الرئيس بوش فترجع الرئيس".⁽¹³⁴⁾ لكن القوى المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة، لا شارون أو إسرائيل، كانت هي التي قامت بالدور الرئيسي في هزيمة بوش.

لم يتغير الوضع كثيراً منذ ذلك الوقت. فقد رفضت إدارة بوش التعامل مع عرفات، الذي توفي في تشرين الثاني/نوفمبر 2004. فاحتضنت بعد ذلك الزعيم الفلسطيني الجديد، محمود عباس، لكنها لم تقدم سوى القليل لمساعدته في الحصول على دولة قابلة للحياة. وتابع شارون تطوير خطته لـ "الانفصال" الأحادي الجانب عن الفلسطينيين، استناداً إلى الانسحاب من غزة مقروناً بمواصلة التوسع في الضفة الغربية، وهذا يشتمل على بناء ما يسمى "الجدار الأمني"، والاستيلاء على الأراضي التي يملكها الفلسطينيون، وتوسيع الكتل الاستيطانية وشبكات الطرق [المخصصة للمستوطنين]. وبسبب رفض التفاوض مع عباس (الذي يحبز تسوية متفاوضاً عليها) وجعل تقديم فوائد ملموسة للشعب الفلسطيني أمراً مستحيلًا عليه، ساهمت استراتيجيا شارون مساهمة مباشرة في فوز "حماس" في الانتخابات الأخيرة.⁽¹³⁵⁾ غير أن وجود "حماس" في السلطة يوفر عذراً آخر لعدم التفاوض. لقد دعمت الإدارة أعمال شارون (وأعمال خليفته إيهود أولمرت)، بل إن بوش وافق على أعمال الضم الإسرائيلية من جانب واحد في الأراضي المحتلة، مخالفاً السياسة المعلنة لكل رئيس منذ ليندون جونسون.⁽¹³⁶⁾

وجه المسؤولون الأميركيون انتقادات معتدلة إلى بعض الإجراءات الإسرائيلية، لكنهم لم يفعلوا سوى القليل للمساعدة في إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة. بل إن مستشار الأمن القومي السابق، برنت سكوكروفت، أعلن في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2004 أن شارون يحرك "بوش كيفما يشاء..."⁽¹³⁷⁾ ولو حاول بوش النأي بالولايات المتحدة عن إسرائيل، أو حتى انتقاد الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، فسيواجه حتماً غضب اللوبي الإسرائيلي ومؤيديه في الكونغرس. ويدرك المرشحون الديمقراطيون للرئاسة حقائق الحياة هذه أيضاً، ولذلك بذل جون كيري جهداً كبيراً ليعرض دعمه الخالص لإسرائيل في سنة 2004، وتفعل هيلاري كلينتون الشيء نفسه اليوم.⁽¹³⁸⁾

إن المحافظة على الدعم الأميركي للسياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين هي الهدف الجوهرى للوبي، لكن طموحاته لا تتوقف عند ذلك. فهو يريد من الولايات المتحدة أن تساعد في المحافظة على هيمنة إسرائيل الإقليمية. فلا عجب إذاً أن تعمل الحكومة الإسرائيلية والمجموعات المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة معاً لبلورة سياسة إدارة بوش تجاه العراق وسورية وإيران، بالإضافة إلى مخطتها الكبير لإعادة ترتيب الشرق الأوسط.

إسرائيل وحرب العراق

لم يكن الضغط الذي مارسته إسرائيل واللوبي العامل الوحيد خلف القرار الأميركي بمهاجمة العراق في آذار/مارس 2003، لكنه كان عنصراً حاسماً. ويعتقد بعض الأميركيين أن هذه كانت "حرباً من أجل النفط"، لكن لا يكاد يوجد أي دليل مباشر يدعم هذا الادعاء. بل إن جانباً كبيراً من الدافع إلى الحرب هو الرغبة في جعل إسرائيل أكثر أمناً. ووفقاً لفيليب زيليكوف، وهو عضو في مجلس الرئيس الاستشاري للاستخبارات الخارجية (2001 - 2003)، والمدير التنفيذي للجنة 9/11، ومستشار وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس حالياً، فإن "التهديد الحقيقي" من جانب العراق لم يكن تهديداً للولايات المتحدة.⁽¹³⁹⁾ ويبلغ زيليكوف جمهور المستمعين في جامعة فيرجينيا في أيلول/سبتمبر 2002 أن "التهديد غير المعلن" هو "التهديد الموجه إلى إسرائيل"، ولاحظ أن "الحكومة الأميركية لا تريد أن تستند بقوة إلى ذلك في خطابها لأن من الصعب تسويقه".

في 16 آب/أغسطس 2002، قبل أحد عشر يوماً من إطلاق نائب الرئيس تشيني الحملة من أجل الحرب بخطاب متشدد أمام المحاربين القدامى في الحروب الأجنبية، أفادت صحيفة *Washington Post* أن "إسرائيل تحت المسؤولين الأميركيين على عدم تأخير توجيه ضربة عسكرية ضد عراق صدام حسين".⁽¹⁴⁰⁾ وفي تلك المرحلة بلغ التنسيق الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة "أبعاداً غير مسبوقة" بحسب شارون، وقدم المسؤولون الإسرائيليون في الاستخبارات إلى واشنطن عدة تقارير مقلقة عن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية.⁽¹⁴¹⁾ وقد عبر عن ذلك أحد الجنرالات الإسرائيليين المتقاعدين بقوله: "كانت الاستخبارات الإسرائيلية شريكاً كاملاً في الصورة التي قدمتها الاستخبارات الأميركية والبريطانية فيما يتعلق بقدرات العراق غير التقليدية".⁽¹⁴²⁾

شعر القادة الإسرائيليون بضيق شديد عندما قرر الرئيس بوش السعي للحصول في أيلول/سبتمبر على تفويض من مجلس الأمن بشأن الحرب، وازداد قلقهم أكثر عندما وافق صدام على السماح لمفتشي الأمم المتحدة بالعودة ثانية إلى العراق، إذ بدا أن هذه التطورات تضعف إمكان الحرب. ويبلغ وزير الخارجية الإسرائيلي، شمعون بيرس، الصحافيين في أيلول/سبتمبر 2002 أن "الحملة [العسكرية] ضد صدام حسين أمر لا بد منه. أعمال التفتيش والمفتشون مفيدون في حالة الأشخاص المحترمين، لكن الأشخاص غير المحترمين يستطيعون أن يتغلبوا بسهولة على أعمال التفتيش والمفتشين".⁽¹⁴³⁾

في الوقت نفسه، كتب رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إيهود براك، في صحيفة *New York Times* يحذر من أن "أعظم المخاطر يكمن الآن في عدم التحرك".⁽¹⁴⁴⁾ ونشر سلفه بنيامين نتنياهو مقالة مماثلة في صحيفة *Wall Street Journal* بعنوان "لماذا يجب إسقاط صدام؟"⁽¹⁴⁵⁾ قال فيها إن "لا شيء أقل من تفكيك نظامه يجدي اليوم"، وأضاف قائلاً: "أعتقد أن الأغلبية الساحقة من الإسرائيليين تؤيد توجيه ضربة استباقية إلى نظام صدام". وذكرت صحيفة "هآرتس"، في شباط/فبراير 2003، أن القيادة العسكرية والسياسية [الإسرائيلية] تتوق إلى الحرب ضد العراق.⁽¹⁴⁶⁾

لكن، كما رأى نتنياهو، لم تكن الرغبة في الحرب محصورة في إسرائيل بقادتها فقط. فباستثناء الكويت التي احتلها صدام في سنة 1990، كانت إسرائيل البلد الوحيد في العالم الذي أيد فيه السياسيون والرأي العام الحرب بحماسة.⁽¹⁴⁷⁾ وقد لاحظ الصحافي جديون ليفي في ذلك الوقت أن إسرائيل هي البلد الوحيد في الغرب الذي يدعم الزعماء فيه الحرب من دون تحفظ، ولم يسمع فيه أي رأي بديل.⁽¹⁴⁸⁾ وفي الواقع، كان الإسرائيليون متحمسين جداً للحرب بحيث طلب منهم حلفاؤهم في الولايات المتحدة أن يخفوا من حدة خطابهم المتشدد، وإلا بدت الحرب كأنها من أجل إسرائيل.⁽¹⁴⁹⁾

اللوبي الإسرائيلي وحرب العراق

كانت القوة الدافعة الرئيسية وراء الحرب العراقية داخل الولايات المتحدة مجموعة صغيرة من المحافظين الجدد، لدى كثير منهم روابط وثيقة بحزب الليكود الإسرائيلي.⁽¹⁵⁰⁾ بالإضافة إلى ذلك، قدم القادة البارزون في المنظمات الكبرى في اللوبي الإسرائيلي دعمهم للحملة من أجل الحرب.⁽¹⁵¹⁾ وبحسب صحيفة *Forward*، "بينما كان الرئيس بوش يحاول تسويق... الحرب ضد العراق، تكاثفت أهم المنظمات اليهودية للدفاع عنه. وشدد قادة الطائفة في بيان تلو آخر على الحاجة إلى تخليص العالم من صدام حسين وأسلحة الدمار الشامل الموجودة لديه".⁽¹⁵²⁾ وتابعت الافتتاحية تقول إن "الخوف على سلامة إسرائيل دخل كعامل مشروع في مداورات المجموعات

اليهودية الرئيسية." ومع أن المحافظين الجدد وقادة اللوبي كانوا متلهفين لغزو العراق، فإن الطائفة اليهودية الأميركية الأوسع لم تكن تشاركهم هذا الموقف.⁽¹⁵³⁾ بل إن صموئيل فريدمان أفاد بعيد بدء الحرب بأن "مجموعة من استطلاعات الرأي في جميع أرجاء البلد، أجراها مركز بيو للأبحاث، كشفت أن اليهود كانوا أقل دعماً للحرب ضد العراق من السكان عامة، 52% إلى 62%".⁽¹⁵⁴⁾ وبالتالي من الخطأ تحميل "النفوذ اليهودي" تبعة الحرب ضد العراق. بل إن الحرب جاءت في جانب كبير منها نتيجة نفوذ اللوبي الإسرائيلي، وخصوصاً المحافظين الجدد منه. لقد كان المحافظون الجدد مصممين فعلاً على إطاحة صدام قبل أن يتسلم بوش مقاليد الرئاسة.⁽¹⁵⁵⁾ وقد أحدثوا ضجة في أوائل سنة 1998 بنشر رسالتين مفتوحتين إلى الرئيس كلينتون تدعوان إلى إزاحة صدام عن السلطة.⁽¹⁵⁶⁾ ولم يجد الموقعون كبير عناء في إقناع إدارة كلينتون بتبني إطاحة صدام كهدف عام،⁽¹⁵⁷⁾ وكثيرون منهم لديهم صلات وثيقة بالمجموعات المؤيدة لإسرائيل، مثل "المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي" و"معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"، ومنهم إليوت أبرامز وجون بولتون ودوغلاس فيث ووليم كريستول وبرنارد لويس ودونالد رامسفيلد وريتشارد بيرل وبول ولوففيتز. لكن لم يتمكن المحافظون الجدد آنذاك من تسويق الحرب كوسيلة لتحقيق هذا الهدف. كما لم يتمكنوا من حشد كثير من التأييد لغزو العراق في الأشهر الأولى من إدارة بوش.⁽¹⁵⁸⁾ فعلى الرغم من أهمية المحافظين الجدد في إحداث حرب العراق، فإنهم كانوا بحاجة إلى مساعدة لتحقيق هدفهم. جاءت المساعدة من 9/11. فقد دفعت أحداث ذلك اليوم المشؤوم بوش وتشيني إلى تغيير المسار والتحول إلى مؤيدي حرب وقائية تطيح بنظام صدام. وقد أدى المحافظون الجدد في اللوبي الإسرائيلي - ولا سيما سكوتر لوبي وبول ولوففيتز والمؤرخ في جامعة برنستون برنارد لويس - أدواراً حاسمة في إقناع الرئيس ونائبه بتأييد الحرب. لقد كان 9/11 فرصة ذهبية للمحافظين الجدد لتقديم الحجة في مصلحة الحرب مع العراق. وفي اجتماع رئيسي مع بوش في كامب ديفيد في 15 أيلول/سبتمبر، دعا ولوففيتز إلى مهاجمة العراق قبل أفغانستان، مع أنه لم يكن هناك أي دليل على تورط صدام في الهجمات على الولايات المتحدة، وكان من المعروف أن بن لادن موجود في أفغانستان.⁽¹⁵⁹⁾ رفض بوش هذه النصيحة واختار أفغانستان بدلاً من ذلك، لكن اعتبرت الحرب مع العراق احتمالاً جدياً وعهد الرئيس إلى المخططين العسكريين الأميركيين، في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، بتطوير خطط ملموسة لغزوه.⁽¹⁶⁰⁾

في غضون ذلك، نشط محافظون جدد آخرون في أروقة السلطة. ولا تتوفر لدينا القصة الكاملة بعد، لكن أفيد عن أن أكاديميين، مثل [برنارد] لويس وفؤاد عجمي من جامعة جون هوبكنز، قاموا بدور رئيسي في إقناع نائب الرئيس بتأييد الحرب.⁽¹⁶¹⁾ كما تأثرت آراء تشيني بالمحافظين الجدد بين موظفيه، ولا سيما إريك إدلمان، وجون حنا، وكبير الموظفين لوبي، وهو من أقوى الأشخاص في الإدارة.⁽¹⁶²⁾ وساعد نفوذ نائب الرئيس في إقناع الرئيس بوش في أوائل سنة 2002. وباقتناع الرئيس ونائبه حسم موضوع الحرب.

لم يضع خبراء المحافظين الجدد خارج الإدارة الوقت في ترويج أن غزو العراق ضروري للانتصار في الحرب على الإرهاب. وكانت جهودهم منصبة على إبقاء الضغط على بوش من جهة، والتغلب على معارضة الحرب داخل الحكومة وخارجها من جهة أخرى. وفي 20 أيلول/سبتمبر، نشرت مجموعة من المحافظين الجدد البارزين وخطابهم رسالة مفتوحة أخرى تبليغ الرئيس أنه "حتى لو لم تربط الأدلة العراق ربطاً مباشراً بهجوم [9/11]، فإن أي استراتيجية ترمي إلى القضاء على الإرهاب ورعايته يجب أن تشتمل على مساع حثيثة لإزاحة صدام حسين عن السلطة في العراق."⁽¹⁶³⁾ وذكرت الرسالة بوش أيضاً بأن "إسرائيل كانت ولا تزال الحليف الأشد للولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي." وفي عدد 1 تشرين الأول/أكتوبر من مجلة *Weekly Standard*، دعا روبرت كاغان ووليم كريستول إلى تغيير النظام في العراق مباشرة بعد إلحاق الهزيمة بطالبان. وفي اليوم نفسه، رأى تشارلز كراوتهامر في *Washington Post* أنه بعد الانتهاء من أفغانستان، يجب أن تكون سورية التالية، ومن ثم إيران والعراق. وقال: "إن الحرب على الإرهاب ستنتهي في بغداد"، عندما نقضي على "النظام الإرهابي الأخطر في العالم."⁽¹⁶⁴⁾

كانت هذه الرشقات بداية حملة علاقات عامة لا هوادة فيها لكسب الدعم لغزو العراق.⁽¹⁶⁵⁾ وكان من العناصر الرئيسية في هذه الحملة التلاعب بالمعلومات الاستخباراتية لجعل صدام يبدو وكأنه تهديد وشيك. على سبيل المثال: زار لوبي وكالة الاستخبارات المركزية عدة مرات للضغط على المحليين لإيجاد دليل يشكل ذريعة للحرب، وساعد في إعداد تقرير إحاطة مفصل عن التهديد العراقي في أوائل سنة 2003، تم فرضه على كولن باول، الذي كان يعد

أنداك تقريره السيئ الذكر في مجلس الأمن الدولي عن التهديد العراقي.⁽¹⁶⁶⁾ ووفقاً لبوب وودوارد، فإن باول "هاله ما اعتبره مبالغاً في التقدير ومغالاة. فقد خلص ليبي إلى أسوأ الاستنتاجات من جزئيات منفصلة وخيوط واهية."⁽¹⁶⁷⁾ وعلى الرغم من أن باول استبعد معظم ادعاءات ليبي الخيالية، فإن العرض الذي قدمه في الأمم المتحدة كان مملوءاً بالأخطاء، كما يقر باول الآن.

شارك في حملة التلاعب بالاستخبارات أيضاً منظمتان أنشئتتا في أعقاب 9/11، وتولى المسؤولية المباشرة عنهما وكيل وزارة الدفاع دوغلاس فيث.⁽¹⁶⁸⁾ وقد عهد إلى "مجموعة تقويم سياسة مكافحة الإرهاب" بإيجاد صلات بين القاعدة والعراق افتراض أن أجهزة الاستخبارات أغفلتها. وكان عضواها الرئيسيان ورمس، وهو من النواة الصلبة للمحافظين الجدد، ومايكل معلوف، وهو لبناني أميركي ذو صلات وثيقة ببيرل. وعهد إلى "مكتب الخط الخاصة" بإيجاد أدلة يمكن استخدامها في تسويق الحرب على العراق. وترأس المكتب أبرام شولسكي، وهو من المحافظين الجدد الذين لديهم صلات قديمة ببول ولوفوفيتز، وعمل فيه متطوعون من المؤسسات الاستشارية المؤيدة لإسرائيل.⁽¹⁶⁹⁾

على غرار كل المحافظين الجدد، يلتزم فيث التزاماً عميقاً تجاه إسرائيل، كما أن لديه صلات قديمة بحزب الليكود. فقد كتب مقالات في التسعينيات يؤيد فيها المستوطنات، ويرى أن على إسرائيل الاحتفاظ بالأراضي المحتلة.⁽¹⁷⁰⁾ والأهم من ذلك أنه كتب مع ورمس وبيرل تقرير "الفرصة السانحة" ("Clean Break") الشهير الذي قدم في حزيران/يونيو 1996 إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية المرتقب، بنيامين نتنياهو.⁽¹⁷¹⁾ وقد أوصى التقرير نتنياهو، بين ما أوصاه فيه، "بالتركيز على إزاحة صدام حسين عن السلطة في العراق، وهذا هدف استراتيجي إسرائيلي مهم بحد ذاته." كما دعا إسرائيل إلى اتخاذ خطوات لإعادة ترتيب الشرق الأوسط بأكمله. لم ينفذ نتنياهو نصيحتهم، لكن فيث وبيرل وورمس سرعان ما دعوا إدارة بوش إلى متابعة هذه الأهداف نفسها. وقد دفع هذا الوضع بالصحافي في جريدة "هآرتس" عكيفا إدار إلى التحذير من أن فيث وبيرل "يسيران على خط دقيق بين ولائهما للحكومات الأميركية... وبين المصالح الإسرائيلية."⁽¹⁷²⁾

كما أن ولوفوفيتز ملتزم بشكل مماثل تجاه إسرائيل. فقد وصفته صحيفة *Forward* ذات مرة بأنه "الصوت المؤيد لإسرائيل الأكثر تشدداً في الإدارة"، واختارته في سنة 2002 باعتباره الأول بين خمسين شخصية مهمة "تمارس بشكل واع النشاط اليهودي."⁽¹⁷³⁾ وفي الوقت نفسه، منح "المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي" ولوفوفيتز جائزة هنري جاكسون للخدمات المميزة على ترويج الشراكة القوية بين إسرائيل والولايات المتحدة، ووصفته صحيفة *Jerusalem Post* بأنه "المؤيد المخلص لإسرائيل"، ومنحته لقب "رجل العام" في سنة 2003.⁽¹⁷⁴⁾

أخيراً، تجدر الإشارة بإيجاز إلى الدعم الذي قدمه المحافظون الجدد قبل الحرب لأحمد الجليبي، المنفي العراقي عديم المبادئ الذي كان يرأس المؤتمر الوطني العراقي. فقد احتضنوا الجليبي لأنه عمل على إنشاء صلات وثيقة بالمجموعات اليهودية الأميركية، وتعهد برعاية علاقات جيدة مع إسرائيل متى وصل إلى السلطة.⁽¹⁷⁵⁾ وكان ذلك بالضبط ما يريد سماعه المؤيدون لإسرائيل الداعون إلى تغيير النظام، لذا دعموا الجليبي في مقابل ذلك. وقد عرض الصحافي ماثيو بيرغر جوهر هذه الصفقة في مجلة *Jewish Journal*: "وجد المؤتمر الوطني العراقي أن تحسين العلاقات طريقة للاستفادة من النفوذ اليهودي في واشنطن والقدس والحصول على مزيد من الدعم لقضيته. ورأت المجموعات اليهودية من جانبيها فرصة لتمهيد الطريق من أجل تحسين العلاقات بين إسرائيل والعراق، إذا، وعندما يشارك المؤتمر الوطني العراقي في استبدال نظام صدام حسين."⁽¹⁷⁶⁾

وبالنظر إلى إخلاص المحافظين الجدد لإسرائيل، واهتمامهم الشديد بالعراق، ونفوذهم في إدارة بوش، فليس من المفاجئ أن كثيرين من الأميركيين اشتبهوا في أن الحرب صممت لخدمة المصالح الإسرائيلية. على سبيل المثال: أقر باري جاكوبس، من اللجنة اليهودية الأميركية، في آذار/مارس 2005، بأن الاعتقاد بتواطؤ إسرائيل والمحافظين الجدد معاً لحمل الولايات المتحدة على دخول الحرب في العراق كان "منتشراً" في أوساط أجهزة الاستخبارات الأميركية.⁽¹⁷⁷⁾ مع ذلك لم يقل سوى قلة من الأشخاص ذلك علناً، وتعرض معظم من فعل ذلك - بمن فيهم عضو مجلس الشيوخ إرنست هولنغز (ديمقراطي - كارولاينا الجنوبية) والنائب جيمس موران (ديمقراطي - فيرجينيا) - للإدانة على إثارتهم هذه القضية.⁽¹⁷⁸⁾ وقد عبر مايكل كنسلي عن المسألة تعبيراً جيداً في أواخر سنة 2002 عندما كتب أن "غياب النقاش بشأن إسرائيل... هو الفيل في الغرفة المضروب به المثل: الكل يراه، لكن لا يذكره أحد."⁽¹⁷⁹⁾ ولاحظ أن السبب وراء هذا التردد هو الخوف من الوصم بمعاداة السامية. مع ذلك، ليس هناك كبير

شك في أن إسرائيل واللوبي كانا عاملين رئيسيين في بلورة قرار الحرب. فمن دون جهود اللوبي، كان احتمال توجه الولايات المتحدة إلى الحرب في آذار/مارس 2003 أقل كثيراً.

تغيير المنطقة

لم يكن يفترض أن تكون حرب العراق مستنقعاً مكلفاً، وإنما كان يراد لها أن تكون خطوة أولى في خطة أكبر لإعادة ترتيب الشرق الأوسط. وتشكل هذه الاستراتيجية الطموحة ابتعاداً مثيراً عن السياسة الأميركية السابقة، وكان اللوبي وإسرائيل القوة الدافعة الحاسمة وراء هذا التحول. وقد اتضحت هذه النقطة بجلاء بعد بدء حرب العراق في نبدأ في الصفحة الأولى من صحيفة *Wall Street Journal*. ويشي العنوان الرئيسي بكل ذلك: "حلم الرئيس: تغيير المنطقة لا النظام فحسب: منطقة ديمقراطية مؤيدة للولايات المتحدة هدف ترجع جذوره إلى إسرائيل والمحافظين الجدد."⁽¹⁸⁰⁾

طالما أبدت القوى المؤيدة لإسرائيل اهتمامها بتوريط الجيش الأميركي بشكل مباشر في الشرق الأوسط، كي تساعد في حماية إسرائيل.⁽¹⁸¹⁾ لكنها لم تحقق سوى نجاح محدود على هذه الجبهة في أثناء الحرب الباردة، لأن الولايات المتحدة عملت على المحافظة على موازين القوى لمصلحتها في المنطقة من خارجها، فأبقت معظم القوات الأميركية المخصصة للشرق الأوسط، مثل قوة الانتشار السريع، "في خط الأفق" وبعيداً عن طريق الضرر، وحافظت على توازن مؤات للقوة عن طريق تأليب القوى المحلية بعضها ضد بعض، ولذلك دعمت إدارة ريغن صدام ضد إيران الثورية في أثناء الحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988).

تغيرت هذه السياسة في أعقاب حرب الخليج الأولى، عندما تبنت إدارة كلينتون استراتيجية "الاحتواء المزدوج"، التي استوجبت تمركز قوات أميركية كبيرة في المنطقة لاحتواء إيران والعراق على السواء، بدلاً من استخدامهما الواحدة ضد الأخرى. وكان أبو الاحتواء المزدوج مارتن إنديك، الذي أفصح عن هذه الاستراتيجية أول مرة في أيار/مايو 1993 في المؤسسة الاستشارية المؤيدة لإسرائيل، "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"، ثم نفذها كمدير لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي.⁽¹⁸²⁾

ظهر استياء كبير من الاحتواء المزدوج في أواسط التسعينيات، إذ إنه جعل الولايات المتحدة العدو المميت لبلدين يكرهان أحدهما الآخر أيضاً، وأجبر واشنطن على تحمل عبء احتواء كل منهما.⁽¹⁸³⁾ ولم يكن من المفاجئ أن يعمل اللوبي بنشاط في الكونغرس لإنقاذ الاحتواء المزدوج.⁽¹⁸⁴⁾ وهكذا عزز كلينتون، بضغط من إيباك والقوى الأخرى المؤيدة لإسرائيل، هذه السياسة في ربيع سنة 1995 بفرض حظر اقتصادي على إيران. لكن إيباك وغيرها كانت تريد المزيد. وكانت النتيجة قانون معاقبة إيران وليبيا في سنة 1996، الذي فرض عقوبات على أي شركة أجنبية تستثمر أكثر من 40 مليون دولار في تطوير الموارد النفطية في إيران أو ليبيا. وكما لاحظ زئيف شيف، المراسل العسكري لصحيفة "هآرتس" في ذلك الوقت، "إن إسرائيل ليست سوى عنصر صغير في المخطط الكبير، لكن يجب ألا يستنتج المرء أنها لا تستطيع التأثير في القابعين داخل واشنطن."⁽¹⁸⁵⁾

لكن في أواخر التسعينيات، أخذ المحافظون الجدد يحاجون بأن الاحتواء المزدوج غير كاف، وأن تغيير النظام في العراق بات ضرورياً. فقد رأوا أنه بإسقاط صدام وتحويل العراق إلى ديمقراطية حيوية، فإن الولايات المتحدة ستطلق عملية تغيير بعيدة الأثر في أرجاء الشرق الأوسط كافة. وكان هذا التفكير، طبعاً، واضحاً في دراسة "الفرصة السانحة" التي أعدها المحافظون الجدد لنتنياهو. وبحلول سنة 2002، عندما أصبح غزو العراق قضية تحظى بالأولوية، أصبح تغيير المنطقة من المعتقدات الأساسية في أوساط المحافظين الجدد.⁽¹⁸⁶⁾

يصف تشارلز كراوتهامر هذا المخطط الكبير بأنه وليد أفكار ناتان شارانسكي، السياسي الإسرائيلي الذي أثار كتاباته إعجاب الرئيس بوش.⁽¹⁸⁷⁾ لكن شارانسكي لم يكن يغرد وحده في إسرائيل، بل إن الإسرائيليين من كل ألوان الطيف السياسي كانوا يعتقدون أن إسقاط صدام سيغير الشرق الأوسط لمصلحة إسرائيل. وقد سحبت ألوف بن في صحيفة "هآرتس" (17 شباط/فبراير 2003)، "أن كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي والمقربين من رئيس الحكومة أريئيل شارون، مثل مستشار الأمن القومي إفرايم هاليفي، يرسمون صورة وريدي للمستقبل الرائع الذي يمكن أن تتوقعه إسرائيل في أعقاب الحرب. فهم يتوقعون، كما في لعبة الدومينو، أن يلي سقوط صدام حسين سقوط أعداء إسرائيل الآخرين... وسيختفي مع القادة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل."⁽¹⁸⁸⁾

باختصار: رأى القادة الإسرائيليون والمحافظون الجدد وإدارة بوش أن الحرب مع العراق هي الخطوة الأولى في

حملة طموحة لإعادة تشكيل الشرق الأوسط. وفي فورة النصر الأولى، حولوا أنظارهم إلى أعداء إسرائيل الإقليميين الآخرين.

استهداف سورية

لم يدفع القادة الإسرائيليون إدارة بوش قبل آذار/مارس 2003، إلى التصويب نحو سورية، لأنهم كانوا مشغولين جداً بالحرب ضد العراق. لكن عندما سقطت بغداد في أواسط نيسان/أبريل، أخذ شارون ومساعدوه يبحثون واشنطن على استهداف دمشق.⁽¹⁸⁹⁾ ففي 16 نيسان/أبريل، على سبيل المثال، أجرى شارون وشاؤول موفاز، وزير دفاعه، مقابلات مع عدة صحف إسرائيلية حظيت بتغطية إعلامية واسعة. دعا شارون في صحيفة "يديعوت أحرانوت" الولايات المتحدة إلى ممارسة "ضغط شديد" على سورية.⁽¹⁹⁰⁾ وبلغ موفاز صحيفة "معاريف" أن "لدينا قائمة طويلة من القضايا التي نفكر في مطالبة السوريين بها، ومن الملائم أن يتم ذلك من خلال الأميركيين."⁽¹⁹¹⁾ وبلغ مستشار شارون للأمن القومي، إفرام هاليفي، المستمعين في "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" أن من المهم الآن بالنسبة إلى الولايات المتحدة التشدد مع سورية، وأفادت صحيفة *Washington Post* أن إسرائيل "تؤجج الحملة" ضد سورية بتزويد الولايات المتحدة تقارير استخباراتية عن أفعال الرئيس السوري بشار الأسد.⁽¹⁹²⁾

ورجّ أعضاء بارزون في اللوبي الطروحات نفسها في أعقاب سقوط بغداد.⁽¹⁹³⁾ فأعلن ولفوفيتز "وجوب تغيير النظام في سورية"، وبلغ ريتشارد بيرل أحد الصحافيين أن "في وسعنا تسليم رسالة قصيرة، رسالة من كلمتين [إلى الأنظمة المعادية الأخرى في الشرق الأوسط]: (أنت التالي)."⁽¹⁹⁴⁾ وفي أوائل نيسان/أبريل، أصدر "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى" تقريراً صادراً عن الحزبين [الجمهوري والديمقراطي] يقول إن على سورية "الأن تغفل الرسالة بأن الأنظمة التي تتبع سلوك صدام المتحدي والمتهور واللامسؤول يمكن أن تشاركه المصير نفسه في نهاية المطاف."⁽¹⁹⁵⁾ وفي 15 نيسان/أبريل، كتب يوسف كلاين هاليفي مقالة في صحيفة *Los Angeles Times* بعنوان "الخطوة التالية، ممارسة الضغط على سورية"، في حين كتب زيف شافنيس في اليوم التالي مقالة لصحيفة *New York Daily News* بعنوان "الإرهاب - سورية الصديقة بحاجة إلى تغيير أيضاً". وكى لا يتفوق عليه أحد، كتب لورنس كابلان في *New Republic* في 21 نيسان/أبريل أن الرئيس السوري الأسد يشكل تهديداً جدياً للولايات المتحدة.⁽¹⁹⁶⁾

وفي الكابيتول هيل، أعاد عضو الكونغرس ليوت إنغل (ديمقراطي - نيويورك) في 12 نيسان/أبريل طرح قانون "محاسبة سورية واستعادة السيادة اللبنانية."⁽¹⁹⁷⁾ وهدد بفرض عقوبات على سورية إذا لم تنسحب من لبنان، وتتخلى عن أسلحة الدمار الشامل التي لديها، وتتوقف عن دعم الإرهاب. كما دعا سورية ولبنان أيضاً إلى اتخاذ خطوات ملموسة لعقد سلام مع إسرائيل. وقد حظي هذا القانون بتأييد قوي من اللوبي - وخصوصاً إيباك - و"صاغه"، بحسب *Jewish Telegraph Agency* "بعض أفضل أصدقاء إسرائيل في الكونغرس."⁽¹⁹⁸⁾ وكان موضوعاً على نار هادئة منذ بعض الوقت لأن إدارة بوش لم تكن متحمسة كثيراً له، لكنه أقر هذه المرة بأغلبية كاسحة (384 في مقابل 4 في مجلس النواب؛ و89 في مقابل 4 في مجلس الشيوخ)، ووقعه الرئيس في 12 كانون الأول/ديسمبر 2003 ليصبح قانوناً نافذاً.⁽¹⁹⁹⁾ مع ذلك كانت إدارة بوش لا تزال منقسمة بشأن الحكمة من استهداف سورية في ذلك الوقت. فعلى الرغم من أن المحافظين الجدد كانوا متلهفين لافتعال قتال مع دمشق، فإن وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية كانتا تعارضان ذلك. وقد شد بوش، حتى بعد توقيع القانون الجديد، على أنه لن يتعجل في تنفيذه.⁽²⁰⁰⁾

يمكن تفهم تناقض مشاعر بوش. أولاً، الحكومة السورية تقوم بتزويد الولايات المتحدة معلومات استخباراتية جيدة عن القاعدة منذ 9/11، كما أنها حذرت واشنطن من هجوم إرهابي في الخليج يجري التخطيط له.⁽²⁰¹⁾ كذلك أتاحت سورية للمستنطقين في وكالة الاستخبارات المركزية فرصة الوصول إلى محمد زمار، المجدد المزعوم لبعض مختطفي الطائرات في 9/11. واستهداف نظام الأسد سيعرض هذه الصلات القيمة للخطر، وبالتالي يلحق الضرر بالحرب الأوسع على الإرهاب.

ثانياً، لم تكن سورية على خلاف مع الولايات المتحدة قبل حرب العراق (صوتت مثلاً إلى جانب قرار مجلس الأمن رقم 1441)، ولم تكن تشكل تهديداً للولايات المتحدة. واتخاذ إجراءات متشددة تجاه سورية يجعل الولايات

المتحدة تبدو مثل متنمر ذي شهية مفتوحة لضرب الدول العربية. وأخيراً، فإن إدراج سورية في لائحة الدول التي تستهدفها الولايات المتحدة سيوفر لدمشق حافزاً قوياً على إحداث متاعب في العراق. والمنطق السليم يقضي بإنهاء المهمة في العراق أولاً، حتى لو كانت هناك رغبة في الضغط على سورية.

مع ذلك أصر الكونغرس على الضغط على دمشق، استجابة إلى حد كبير لضغوط المسؤولين الإسرائيليين والمجموعات المؤيدة لإسرائيل مثل إيباك.⁽²⁰²⁾ ولولا اللوبي الإسرائيلي لما وجد قانون محاسبة سورية، وكانت سياسة الولايات المتحدة تجاه دمشق أكثر انسجاماً مع المصلحة القومية الأميركية.

التصويب نحو إيران

يميل الإسرائيليون إلى وصف كل تهديد بأوضح المصطلحات. لكن ينظر إلى إيران على نطاق واسع بأنها عدوهم الأخطر على الإطلاق، لأنها العدو الذي سيحصل على الأسلحة النووية على الأرجح. ويعتبر كل الإسرائيليون في الواقع أن وجود بلد إسلامي يمتلك أسلحة نووية في الشرق الأوسط خطر يهدد وجودهم. فكما لاحظ وزير الدفاع الإسرائيلي، بنيامين بن - إلبعزر، قبل شهر واحد من الحرب على العراق: "العراق مشكلة... لكن يجب أن تفهموا، إذا سألتكم، أن إيران اليوم أكثر خطراً من العراق."⁽²⁰³⁾

بدأ شارون بدفع الولايات المتحدة علناً إلى مواجهة إيران في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، في مقابلة مع صحيفة *Times* اللندنية حظيت بتغطية إعلامية واسعة.⁽²⁰⁴⁾ فبعد أن وصف إيران بأنها "مركز الإرهاب في العالم"، وأنها عازمة على الحصول على الأسلحة النووية، أعلن أن على إدارة بوش أن تتعامل بقوة مع إيران في اليوم التالي على اجتياح العراق. وفي أواخر نيسان/أبريل 2003، أفادت صحيفة "هآرتس" أن السفير الإسرائيلي في واشنطن يدعو الآن إلى تغيير النظام في إيران.⁽²⁰⁵⁾ فقد أشار إلى أن إطاحة صدام "غير كافية". بعبارة أخرى: ينبغي للولايات المتحدة "متابعة العمل. فما زالت هناك تهديدات خطيرة لا تقل شدة صادرة عن سورية وعن إيران." لم يضع المحافظون الجدد الوقت أيضاً في الإتيان بالمبررات لتغيير النظام في طهران.⁽²⁰⁶⁾ ففي 6 أيار/مايو شارك "معهد أميركان إنتربرايز" في رعاية مؤتمر ليوم كامل عن إيران إلى جانب "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات" و"معهد هدسون" المؤيدين لإسرائيل.⁽²⁰⁷⁾ وكان المتحدثون جميعاً من المؤيدين بقوة لإسرائيل، ودعا كثير منهم الولايات المتحدة إلى إحلال نظام ديمقراطي محل النظام الإيراني. وكما هي العادة، نشر المحافظون الجدد البارزون الكثير من المقالات في شرح المبررات لملاحقة إيران. على سبيل المثال، كتب وليم كريستول في مجلة *Weekly Standard*، في 12 أيار/مايو، أن "تحرير العراق هو المعركة الأولى العظيمة من أجل مستقبل الشرق الأوسط... لكن المعركة العظيمة الثانية - ونأمل ألا تكون معركة عسكرية - ستكون من أجل إيران."⁽²⁰⁸⁾

استجابت إدارة بوش لضغط اللوبي بالعمل المكثف على وقف البرنامج النووي الإيراني، لكن واشنطن لم تلق نجاحاً كبيراً، وبدا أن إيران مصممة على الحصول على ترسانة نووية. ونتيجة ذلك، كثف اللوبي الإسرائيلي ضغطه على الحكومة الأميركية مستخدماً جميع الاستراتيجيات المتوفرة لديه.⁽²⁰⁹⁾ وأخذت المقالات والتعليقات الصحافية تحذر الآن من المخاطر الوشيكة التي تشكلها إيران النووية، وتحذر من أي استرضاء للنظام "الإرهابي"، وتلمح من طرف خفي إلى إجراء وقائي إذا فشلت الدبلوماسية. ويقوم اللوبي أيضاً بدفع الكونغرس إلى الموافقة على "قانون مساندة حرية إيران"، وهو قانون من شأنه أن يوسع العقوبات المفروضة على إيران. ويحذر المسؤولون الإسرائيليون أيضاً من أنهم سيتخذون إجراء استباقياً إذا وصلت إيران سلوك الطريق النووية، وقصدهم جزئياً من وراء ذلك الإبقاء على تركيز واشنطن على هذه القضية.

ورب قائل إن إسرائيل واللوبي لم يكن لهما تأثير كبير في السياسة الأميركية تجاه إيران لأن للولايات المتحدة أسبابها في الحؤول دون أن تصبح إيران نووية. وذلك صحيح بشكل جزئي، لكن طموحات إيران النووية لا تشكل تهديداً لوجود الولايات المتحدة. وإذا كان في وسع واشنطن التعايش مع اتحاد سوفياتي نووي، أو صين نووية، أو كوريا شمالية نووية، فإن في وسعها التعايش مع إيران نووية. ولذلك يواصل اللوبي الإسرائيلي الضغط على السياسيين الأميركيين لمواجهة طهران. لن تكون إيران والولايات المتحدة حليفين إذا لم يكن اللوبي موجوداً، لكن لولاها لكانت السياسة الأميركية أكثر اعتدالاً والحرب الوقائية ليست خياراً جدياً.

خلاصة

ليس من المفاجئ أن إسرائيل ومؤيديها الأميركيين يريدون من الولايات المتحدة أن تتعامل مع أي تهديد لأمن إسرائيل. وإذا نجحت مساعيهم في بلورة السياسة الأميركية، فسيصبح أعداء إسرائيل أكثر ضعفاً أو يتم التخلص منهم، وستصبح يد إسرائيل طليقة في التعامل مع الفلسطينيين، بينما تتحمل الولايات المتحدة معظم القتال والموتى وإعادة الإعمار ودفع التكلفة المالية.

لكن حتى لو فشلت الولايات المتحدة في تغيير الشرق الأوسط ووجدت نفسها في صراع مع عالم عربي وإسلامي أكثر راديكالية، فسوف تظل إسرائيل محمية بالقوة العظمى الوحيدة في العالم.⁽²¹⁰⁾ وتلك ليست نتيجة مثالية من منظور اللوبي الإسرائيلي، لكنها أفضل طبعاً من أن تنأى واشنطن بنفسها عن إسرائيل، أو تستخدم ثقلها لإجبار إسرائيل على صنع سلام مع الفلسطينيين.

خاتمة

هل يمكن تقليص قوة اللوبي الإسرائيلي؟ يود المرء أن يعتقد ذلك، بالنظر إلى كارثة العراق، والحاجة الجلية إلى إعادة بناء صورة الولايات المتحدة في العالم العربي والإسلامي، والكشف مؤخراً عن أن مسؤولين في إيباك سربوا أسراراً تخص الحكومة الأميركية إلى إسرائيل. وقد يظن المرء أيضاً أن وفاة عرفات وانتخاب أبي مازن الأكثر اعتدالاً من شأنهما أن يجعلوا واشنطن تضغط بشدة ونزاهة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام. باختصار: ثمة أسس كثيرة كي ينأى القادة الأميركيون بأنفسهم عن اللوبي الإسرائيلي ويعتمدوا سياسة شرق أوسطية أكثر انسجاماً مع المصالح الأميركية العريضة. وبصورة خاصة، من شأن استخدام القوة الأميركية لتحقيق سلام عادل بين إسرائيل والفلسطينيين أن يساعد في التقدم نحو الأهداف العريضة لمكافحة التطرف وتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط. لكن ذلك لن يحدث أبداً عما قريب. فليس هناك خصوم جادون لإيباك وحلفائها (بمن في ذلك الصهيونيون المسيحيون) في عالم ممارسة الضغوط. وهم يعرفون أن الدفاع عن مطالب إسرائيل أصبح اليوم أكثر صعوبة، وأخذوا يريدون على ذلك بتوسيع نشاطاتهم وزيادة أعداد الموظفين لديهم.⁽²¹¹⁾ كما أن السياسيين الأميركيين لا يزالون حساسين جداً تجاه التبرعات المالية لحملاهم الانتخابية والأشكال الأخرى من الضغط السياسي، ومن المرجح أن تبقى وسائل الإعلام الكبرى متعاطفة مع إسرائيل بصرف النظر عما تقوم به.

هذا الوضع مثير جداً للقلق لأن نفوذ اللوبي الإسرائيلي يثير المتاعب في كثير من الجهات. فهو يزيد في خطر الإرهابيين الذي تواجهه كل الدول - بما ذلك حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيون. وبمنع القادة الأميركيين من الضغط على إسرائيل لتحقيق السلام، جعل اللوبي نهاية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أمراً مستحيلاً. ويوفر هذا الوضع للمتطرفين أداة للتجنيد، ويزيد في أعداد الإرهابيين المحتملين والمتعاطفين معهم، ويساهم في التطرف الإسلامي في أنحاء العالم كافة.

كما أن حملة اللوبي الإسرائيلي من أجل تغيير النظام في إيران وسورية قد تؤدي إلى قيام الولايات المتحدة بمهاجمة هذين البلدين، مع ما يترتب على ذلك من نتائج كارثية محتملة. ولسنا بحاجة إلى عراق آخر. إن عدائية اللوبي الإسرائيلي تجاه هذين البلدين تجعل من الصعب على واشنطن، على أقل تقدير، تجنيدهما ضد القاعدة والتمرد العراقي، حيث ثمة حاجة ماسة إلى مساعدتهما.

ثمة بعد أخلاقي هنا أيضاً. فبفضل اللوبي الإسرائيلي أصبحت الولايات المتحدة الداعم الفعلي للتوسع الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، الأمر الذي يجعلها متواطئة في الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين. ويقوض هذا الوضع مساعي واشنطن لتعزيز الديمقراطية في الخارج، ويجعلها تظهر بمظهر المنافق عندما تضغط على الدول الأخرى من أجل احترام حقوق الإنسان. وتبدو الجهود الأميركية للحد من الانتشار النووي منافقة بالقدر نفسه نظراً إلى استعدادها للقبول بالترسانة النووية الإسرائيلية، وهو ما يشجع إيران وغيرها على السعي للحصول على قدرات مماثلة.

كما أن حملة اللوبي الإسرائيلي لإخماد النقاش المتعلق بإسرائيل أمر غير صحي للديمقراطية. فإسكات المشككين عن طريق تنظيم اللوائح السود وأعمال المقاطعة - أو الإيحاء بأن المنتقدين معادون للسامية - ينتهك مبدأ النقاش المفتوح الذي تتوقف عليه الديمقراطية. وعدم قدرة الكونغرس الأميركي على إجراء نقاش حقيقي بشأن القضايا الحيوية يشل عملية المداولات الديمقراطية بأكملها. يجب أن يكون مؤيدو إسرائيل أحراراً في تقديم

حججهم وتحدي من يختلف معهم في الرأي. لكن ينبغي أيضاً للذين يؤمنون بحرية التعبير والنقاش المفتوح للقضايا العامة المهمة إدانة المساعي المذبذبة لخنق النقاش عن طريق التهيب. أخيراً، لقد كان نفوذ اللوبي سنياً على إسرائيل. فقد حالت قدرته على إقناع واشنطن بدعم الأجندة التوسعية لإسرائيل دون أن تنتهز هذه الأخيرة الفرص - بما في ذلك معاهدة سلام مع سورية والتنفيذ الفوري والكامل لاتفاق أوسلو - التي ربما كانت أنقذت أرواح إسرائيليين وقلصت صفوف المتطرفين الفلسطينيين. فحرمان الفلسطينيين من حقوقهم السياسية المشروعة لم يجعل إسرائيل أكثر أمناً بالتأكيد، وأدت الحملة الطويلة لقتل أو تهمة جيل من القادة الفلسطينيين إلى زيادة قوة المجموعات المتطرفة مثل "حماس"، وقللت عدد القادة الفلسطينيين الراغبين في قبول تسوية عادلة والقادرين على إنجازها. وينطوي هذا المسار على الاحتمال الرهيب بأن تنحدر إسرائيل يوماً إلى المكانة المنبوذة التي انحدرت إليها ذات يوم دول الفصل العنصري، مثل جنوب إفريقيا. ومن المفارقة أن إسرائيل نفسها ربما كانت بحال أفضل لو كان اللوبي أقل قوة مما هو عليه، والسياسة الأميركية أكثر نزاهة. لكن ثمة بصيص أمل. فمع أن اللوبي لا يزال قوياً جداً، فإن إخفاء التأثيرات السلبية لنفوذها بات أكثر فأكثر صعوبة. تستطيع الدول القوية المحافظة على سياسات غير سليمة لبعض الوقت، لكن لا يمكن تجاهل الحقيقة إلى الأبد. لذا فإن الحاجة تدعو إلى نقاش صريح لنفوذ اللوبي الإسرائيلي، وإلى مزيد من الجدل المفتوح الخاص بالمصالح الأميركية في هذه المنطقة الحيوية. وسلامة إسرائيل هي ضمن هذه المصالح، لكن ليس مواصلة احتلالها الضفة الغربية أو أجندتها الإقليمية الأوسع. والجدال المفتوح سيكشف حدود الحجج الاستراتيجية والأخلاقية للدعم الأميركي المنحاز، ويمكن أن ينقل الولايات المتحدة إلى موقف أكثر انسجاماً مع مصالحها القومية، ومصالح الدول الأخرى في المنطقة، ومصالح إسرائيل على المدى الطويل أيضاً. ■

(*) المصدر: ksgnotes1.harvard.edu/Research/wpaper.nsf/rwp/RWP06-011

ترجمة: عمر الأيوبي.

(**) دائرة العلوم السياسية - جامعة شيكاغو.

(***) كلية جون ف. كنيدي للحكم - جامعة هارفرد.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx